



التداول في سوريا
ظاهرة اقتصادية
خطرة تشبه أشكال
المقاومة الرقمية
بعيداً عن الاستثمار
المالي المنظم

12 |

24
صفحة

alhurriyah.sy

الحرية

وطن الكلمة



صحيفة إلكترونية تخصصية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع
الجمعة 16 جمادى الأولى 1447 هـ | 7 تشرين الثاني 2025 م | العدد 06

3 | مجلس الأمن يقرّ مرحلة جديدة في سوريا.. وترحيب دولي برفع العقوبات عن الرئيس الشرع ووزير الداخلية



شراكة خضراء بين الفرات والأمازون..
سوريا تعود إلى دورها الريادي
من خلال COP30 | 11-10-9-8-7-6

16 | محليات

ماذا نفعل بعد
أن فقدنا 50% من
إنتاجنا الزراعي
بسبب التغيرات
المناخية؟



13 | اقتصاد

خبير يدعو إلى اعتماد
«اقتصاد الفرص»..
بناء الهوية
الاقتصادية لسوريا
الجديدة محرك
الاستقرار والازدهار



14 | اقتصاد

وزير المالية يعلن
زيادات جديدة في
الرواتب قريباً تشمل
قطاعات الصحة
والتعليم والتربية

الرئيس الشرع يشارك في قمة COP30 ويلتقي قادة العالم في بيليم

الحرية - متابعة أمين الدريوسي

في حضور رئاسي بارز، شارك الرئيس أحمد الشرع، رئيس الجمهورية العربية السورية، على رأس وفد حكومي رفيع المستوى، في أعمال الشق الرئاسي للدورة الثلاثين لمؤتمر قمة المناخ (COP30)، المنعقدة في مدينة بيليم بجمهورية البرازيل الاتحادية. وقد كان في استقباله الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، حيث جرى اللقاء في قاعة انعقاد القمة.

وعلى هامش أعمال المؤتمر، عقد السيد الرئيس سلسلة من اللقاءات الثنائية مع عدد من القادة والمسؤولين الدوليين، في إطار تعزيز الحضور السوري في المحافل البيئية والدبلوماسية العالمية، وتأكيد التزام سوريا بقضايا التغيير المناخي والتنمية المستدامة.

فقد التقى الرئيس الشرع مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، حيث جرى بحث سبل التعاون بين سوريا والمنظمة الدولية في ملفات المناخ والإغاثة والتنمية، وذلك بحضور وزير الخارجية والمغتربين أسعد الشبياني.

كما اجتمع مع رئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون، بحضور الشبياني، حيث تناول اللقاء سبل تعزيز التعاون الثنائي في القضايا البيئية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

والتقى الرئيس الشرع مع نائب رئيس الوزراء الإيطالي وزير الخارجية أنطونيو تاجاني، وناقش الجانبان العلاقات الثنائية والتحديات البيئية المشتركة، إلى جانب سبل تعزيز التعاون في مجالات الطاقة المتجددة والإدارة البيئية.

وفي لقاء اقتصادي مهم، اجتمع مع رئيس مجموعة



والبيئة محمد عنجراني، حيث جرى بحث التعاون في مجالات البيئة والإدارة المحلية.

وقد ألقى السيد الرئيس كلمة سوريا في الجلسة العامة الرئاسية للمؤتمر، أكد فيها التزام الجمهورية العربية السورية بالعمل المناخي العالمي، وضرورة تحقيق العدالة البيئية للدول النامية، مشدداً على أهمية التضامن الدولي في مواجهة تحديات التغير المناخي.

وقد رافق الرئيس الشرع في هذه اللقاءات كل من الشبياني وعنجراني، في تأكيد على الطابع الحكومي المتكامل للمشاركة السورية في هذا الحدث العالمي.

البنك الدولي أجاي بانغا، حيث تم التطرق إلى فرص دعم المشاريع التنموية في سوريا، وسبل الاستفادة من المبادرات الدولية لتمويل التكيف المناخي.

كما التقى مع نائب رئيس الجمهورية التركية جودت يلماز، في خطوة لافتة على صعيد العلاقات الإقليمية، إضافة إلى اجتماع مع نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني طارق صالح، تناول المستجدات الإقليمية والتنسيق في المحافل الدولية.

واجتمع الرئيس الشرع أيضاً مع رئيس وزراء مملكة هولندا ديك شوف، وذلك بحضور الشبياني ووزير الإدارة المحلية

بعد رفع العقوبات عن الرئيس الشرع ووزير الداخلية.. علبي: نمدّ يد الشراكة للعالم وستكون سوريا قصة نجاح



الحرية

في خطوة دولية تاريخية، صوت مجلس الأمن الدولي يوم الخميس لصالح قرار أمريكي يقضي برفع اسم الرئيس أحمد الشرع ووزير الداخلية أنس خطاب من قوائم العقوبات الدولية، في تطور يُعتبر الأبرز من نوعه منذ سنوات.

وعبّر مندوب سوريا الدائم لدى الأمم المتحدة السفير إبراهيم علبي عن ترحيب دمشق بالقرار، واصفاً إياه بأنه "دليل على الثقة المتزايدة في سوريا"، ومؤكداً أن "سوريا الجديدة تسعى وتعمل لتكون دولة سلام وشراكة لا ساحة للنزاعات وتصفية الحسابات".

وفي كلمة أمام المجلس، أوضح علبي أن سوريا تتجه لـ"أن تكون منصة للتنمية والازدهار لا منصة للتهديد"، مشيراً إلى أن "دمشق تمد يدها لجميع دول العالم باحثة عن

الشراكات والنجاحات والأعمال والاستثمارات"، في إطار سعيها لأن تكون "نقطة وصل تجمع الشرق والغرب تحت عنوان التنمية والازدهار".

واستحضر الدبلوماسي السوري الإرث التاريخي لسوريا، قائلاً: "صدّر السوريون والسوريات لقرون طويلة أبهى صور الحضارة في العلم والأدب والفن والزراعة والصناعة والتجارة، واليوم نعمل لتعود سوريا كما عرفها العالم أجمع درة الشرق ومركزاً للإشعاع الحضاري". وأكد علبي أن "سوريا

الجديدة ستكون قصة نجاح ونموذجاً مشرقاً يثبت أن السبيل الأمثل في العلاقات الدولية هو الانخراط الإيجابي والتعاون البناء"، معرباً عن ثقته بأن "يستمر إجماع مجلس الأمن في دعم تطلعات السوريين ولما أنجزوه في أشهر قليلة". ويأتي هذا القرار تتويجاً لجهود دبلوماسية سورية مكثفة، ويمثل نقطة تحول في العلاقات الدولية مع سوريا، حيث يشكل إشارة قوية لدعم المجتمع الدولي لمسار الاستقرار وإعادة الإعمار في البلاد.

«الخارجية» ترحب بقرار مجلس الأمن رفع العقوبات عن الرئيس الشرع ووزير الداخلية

الحرية

رحبت وزارة الخارجية والمغتربين بقرار مجلس الأمن الدولي التاريخي بشأن الجمهورية العربية السورية، وهو أول قرار يصدر عن المجلس بعد سقوط النظام البائد، معتبرة أنه "يعكس وحدة الموقف الدولي تجاه دعم استقرار سوريا ووحدة أراضيها وسيادتها واستقلالها السياسي". وأكدت الخارجية في بيانها، أن القرار "يثمن الدور الإيجابي والفاعل للحكومة السورية وجهودها المتواصلة لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، وتهيئة المناخ لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة بما يخدم الشعب السوري".

وكشف البيان عن أحد أهم بنود القرار، وهو "شطب اسم رئيس الجمهورية الدكتور أحمد الشرع ووزير الداخلية أنس خطاب من قوائم الجزاءات المفروضة سابقاً"، مؤكداً أن هذا الإجراء "يعكس الثقة المتزايدة بقيادة الرئيس الشرع".

وأوضحت الوزارة أن "رفع التصنيف يشكل تأكيداً قانونياً وسياسياً على التوجه الثابت للدولة السورية في صون حقوق السوريين والحرص على السلم الأهلي وإرساء الأمن والسلم الدوليين ومحاربة تجارة المخدرات ومكافحة الإرهاب".

ولفتت إلى أن "توافق مجلس الأمن الدولي لأول مرة منذ سنوات طويلة على تمرير قرار يخص سوريا، يعبر عن إرادة المجتمع الدولي في دعم جهود الدولة السورية في بناء مرحلة جديدة من الأمن والاستقرار والازدهار"، معتبرة أن القرار "يمثل انتصاراً للدبلوماسية السورية التي نجحت في إعادة الاعتراف الدولي بمكانة سوريا ودورها المحوري في المنطقة". واختتمت الخارجية بيانها بالتأكيد على أن "سوريا إذ تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء في مجلس الأمن على موقفها الموحد، تؤكد التزامها الكامل بالعمل المشترك مع المجتمع الدولي لتحقيق تطلعات الشعب السوري في السلام والتنمية وإعادة الإعمار وبناء سوريا الجديدة".

مجلس الأمن يقر مرحلة جديدة في سوريا.. وترحيب دولي برفع العقوبات عن الرئيس الشرع

الحرية – متابعة أمين الدريوسي

في خطوة وُصفت بأنها «لحظة فارقة»، في تاريخ سوريا، اعتمد مجلس الأمن الدولي قراراً جديداً يقر بالتحول السياسي الذي شهدته البلاد منذ الإطاحة بنظام الأسد، ليعلن بدء مرحلة جديدة تقودها حكومة سورية برئاسة الرئيس أحمد الشرع.

وقد حظي القرار بترحيب واسع من الدول الأعضاء، وسط إشادة بالتقدم الذي أحرزته دمشق في ملفات مكافحة الإرهاب والمخدرات والأسلحة الكيميائية، وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين.

وقال المندوب الأمريكي إن اعتماد القرار «يبعث إشارة سياسية قوية تقر بأن سوريا بدأت مرحلة جديدة من تاريخها»، مشيراً إلى أن «هناك حكومة سورية جديدة الآن يقودها الرئيس أحمد الشرع تعمل بجد للوفاء بالتزاماتها في مكافحة الإرهاب والمخدرات، وتعزيز الأمن الإقليمي، وضمان عملية سياسية بقيادة ومملكة سورية».



من جهته، رحب المندوب البريطاني برفع اسم الرئيس الشرع ووزير الداخلية أنس خطاب من قوائم العقوبات، مشيراً أن القرار يمثل لحظة فارقة بعد مرور عام على سقوط نظام الأسد، وبدء فصل جديد من

الأمل للشعب السوري»، ومشيداً بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة السورية في ملفات التحول السياسي ومكافحة الإرهاب. بدوره أكد مندوب روسيا أن بلاده صوتت لصالح القرار «الذي يعكس مصالح وتطلعات

رفع اسم الرئيس الشرع ووزير الداخلية من قوائم العقوبات.. منعكسات إيجابية على مسارات عدة



الحرية – دينا الحمد

لم يأت قرار مجلس الأمن الدولي رفع اسم السيد الرئيس أحمد الشرع ووزير الداخلية أنس خطاب من قوائم العقوبات من فراغ، بل جاء نتيجة طبيعية لعوامل عديدة، أولها وفي مقدمتها أن العالم رأى بالوقائع الملموسة أن القيادة السورية حققت الكثير من الخطوات الخاصة بتحقيق الاستقرار المحلي والإقليمي، والبحث عن كل ما يمكن أن يوصل المنطقة للسلام العادل في المنطقة، وتصغير المشاكل مع محيط سوريا والعالم، والعمل بكل ما بوسع دمشق لمحاربة التطرف والإرهاب، وإعادة الإعمار وفتح آفاق التنمية، وقبل كل هذا وذاك إدراك الأقطاب الدولية أن العقوبات أساساً ووضع أسماء الكثير من السوريين الذين ناضلوا ضد نظام الأسد البائد لم تكن إلا قرارات سياسية غير منصفة لها ظروفها وتوقيتها وأهدافها التي يعرفها الجميع.

والواقع فإن تصويت مجلس الأمن على القرار المذكور يعد إنجازاً جديداً يضاف لنجاحات الدبلوماسية السورية، ويؤكد على أن واشنطن التي تمسك بخيوط السياسة الدولية مقتنعة بخياراتها في استقرار سوريا ودعمها لإنجاز التعافي لما فيه مصلحة المنطقة والعالم وأمنيهما، والدليل على ذلك أن جلسة مجلس الأمن الدولي الطارئة الخميس، دعت لها البعثة الأميركية تحديداً، وتم فيها رفع اسم الرئيس ووزير الداخلية من قوائم العقوبات.

ومن يقرأ تفاصيل قرون الاستشعار الدولية في هذه المرحلة يدرك تماماً أن الغرب ورأسه الأميركي ماضون في هذا الخيار، والأدلة

أكثر من أن تحصى، فمن طي صفحة قانون "فيصر" ورفع كامل العقوبات عن كاهل السوريين، إلى توجه المنظمة الأممية إلى دعم رفع العقوبات عن الشعب السوري، لأن موجبات فرضها قد ذهبت مع سقوط النظام البائد من جهة أخرى، مروراً بقناعة حتى من كان يدعم النظام البائد بأنه أن الأوان لفتح صفحات جديدة مع سوريا تحقق مصالحهم ومصالح الشعب السوري بشكل كامل.

وعلى ذات المسار رأينا كيف تتجه دول عديدة، وأقطاب دولية متنوعة، على ضرورة وأهمية تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي في سوريا، وبينت أن العقوبات تعيق الاستثمار العاجل واللازم لاقتصاد سوريا، محذرة من خطر التقاعس عن العمل، ومؤكدة أن الوقت قد حان لفتح كل النوافذ لسوريا مستقرة وأمنة ولديها المناخ اللازم للبدء بالاستثمارات والتنمية وإعادة الإعمار.

وليس هذا فحسب بل كانت خطوات السياسة السورية الجديدة بعد التحرر من النظام البائد بإغلاق ملفات الأسلحة الكيميائية، وفتح ملفات العدالة الانتقالية، وغيرها الكثير من الخطوات دافعاً آخر على ترسيخ التيار الدولي الداعم لاستقرار سوريا والدفع لإلغاء العقوبات عن شعبها، ولاسيما أنها تقاطعت مع رؤية دمشق لضرورة خلو منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة الكيميائية، واتخاذ سوريا جملة من الخطوات لترسيخ رؤيتها تلك، فقدمت جميع التسهيلات الممكنة لإغلاق الملفات القديمة التي ورثتها البلاد من مراحل سابقة في عهد النظام البائد.

اليوم ومع تصويت مجلس الأمن على قراره المذكور سيلمس الجميع داخل سوريا وخارجها انعكاسات إيجابية له على مسارات عديدة تعيد الحياة في شرايين سوريا، ونهوضها بعد سنوات من الحصار والمعاناة والحرب الظالمة.

ارتياح واسع في الأوساط السورية بعد قرار مجلس الأمن برفع العقوبات

الحرية – لوريس عمران

في لحظة وُصفت بأنها تاريخية أصدر مجلس الأمن قراراً يقضي برفع اسم السيد الرئيس السوري السيد أحمد الشرع ووزير الداخلية أنس خطاب من قائمة العقوبات الدولية، في خطوة اعتبرها مراقبون تنوياً لمسار طويل من الثبات السياسي والدبلوماسي الذي انتهجته الدولة السورية الحديثة. القرار أثار ارتياحاً واسعاً في الشارع السوري، حيث ساد جو من التفاؤل والاعتزاز، نظراً لما يحمله من دلالات سياسية واضحة تؤكد عودة الاعتبار للدور السوري على الساحة الدولية.

مشيراً في تصريح لـ "الحرية" إلى أن القرار ليس مجرد رفع أسماء من لائحة العقوبات، بل هو إشارة ثقة واحترام لسيادة الدولة السورية ومؤسساتها، وأن هذه الخطوة تعبر عن اعتراف ضمني باستقرار الدولة السورية وقدرتها على تجاوز التحديات، وهو ما سينعكس بطبيعة الحال على مجمل المشهد الاقتصادي والسياسي.

وأكد خليلو لصحيفة أن الانفراج السياسي الذي يمثله القرار سيترك أثراً إيجابياً مباشراً على المزاج العام، وسيساهم في تعزيز الثقة داخلياً وخارجياً.

لافتاً إلى أن المرحلة القادمة ستكون مختلفة تماماً ، لأن سوريا تدخل اليوم مرحلة جديدة من حضورها الإقليمي والدولي بثقة وثبات أكبر.

ويرى أن الرسالة الأهم في القرار هي أن صوت الدولة السورية بات مسموعاً، وأن ما تحقق جاء نتيجة نهج متزن قاده الرئيس الشرع بحكمة وصبر، جعل العالم يعيد النظر في مواقفه السابقة، مضيفاً: إن ما نشهده اليوم ليس مجرد حدث سياسي، بل بداية مرحلة من الانفتاح والتقدير الدولي، وهو انتصار حقيقي لكل سوري آمن ببلده وصمد في وجه الظروف القاسية.

وفي ختام حديثه بين الدكتور خليلو أن هذا القرار يعكس انتصار الدبلوماسية السورية، وأن سوريا تكافأ على صبرها وثباتها، فالقرار جاء ليؤكد أن المرحلة القادمة ستكون أكثر إشراقاً، وأن صفحة جديدة تفتح عنوانها الثقة والاحترام.

ماذا يعني شطب اسم الرئيس أحمد الشرع من قائمة العقوبات الدولية ؟

الحرية – آلاء هشام عقدة

صوّت مجلس الأمن الدولي لصالح مشروع قرار يقضي بشطب اسم السيد الرئيس أحمد الشرع و وزير الداخلية أنس خطاب من قائمة العقوبات الدولية.

القرار حاز على موافقة ١٤ دولة، فيما امتنعت الصين عن التصويت، وذلك في خطوة جديدة تُضاف إلى سجل الدبلوماسية السورية.

وجاء ذلك بعد أن دعت الولايات المتحدة الاميركية مجلس الأمن الدولي إلى إجراء تصويت اليوم الخميس لشطب اسمي الرئيس أحمد الشرع ووزير الداخلية أنس خطاب من قائمة العقوبات الدولية.

الولايات المتحدة أدخلت بعض التعديلات على نص مشروع القرار و أعربت لبعض أعضاء المجلس عن رغبتها في إجراء التصويت على مشروع القرار قبل زيارة الرئيس الشرع لواشنطن ولقاءه الرئيس دونالد ترامب يوم الاثنين المقبل.

الدكتور ذو الفقار عبيد أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اللاذقية بين لصحيفتنا " الحرية" أنه بعد شطب اسم فخامة الرئيس أحمد الشرع من قوائم العقوبات الدولية المفروضة ، فإن ذلك يعني إعادة تعريف سورية على خارطة دول العالم ، وإحداث نقلة نوعية للجمهورية العربية السورية من دولة معزولة الى دولة تساهم في صنع القرارات الدولية ، ما يعني حرية الرئيس السوري في التنقل وتمثيل سورية في المحافل الدولية الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وهذا ما يعني أيضاً فتح آفاق لا محدودة للتعاون بين سورية والمجتمع الدولي ، وعودة السلام للعلاقات السورية مع محيطها الإقليمي والدولي، لأن القيود الدولية المفروضة تعيق تمكين مؤسسات الدولة وتشابكها مع المؤسسات الدولية ، وفي حالة شطب هذه العقوبات وشطب اسم رئيس الجمهورية من قائمة العقوبات، فإن ذلك سيؤدي إلى تيسير قيامه بواجباته الدستورية والقانونية والسياسية من تمثيل الدولة ورعاية مصالحها الوطنية.

خبير: إعادة تعريف سورية على خارطة دول العالم وإحداث نقلة نوعية من دولة معزولة لدولة تساهم في صنع القرار

منعكسات إيجابية عديدة

وأضاف كما أن شطب اسم الرئيس من قائمة العقوبات الدولية سيكون مقدمة لرفع العقوبات الدولية كافة المفروضة على الجمهورية العربية السورية وعلى شخصيات سياسية وأمنية واقتصادية تشارك في صنع القرار السياسي في سورية، وهذا ما سوف ينعكس ايجاباً على جهود الدولة الرامية إلى إعادة بناء مؤسساتها وبنائها التحتية ، وكذلك إطلاق عجلة النمو الاقتصادي والإنتاج الزراعي والصناعي، وإعادة إطلاق العلاقات الاقتصادية الدولية بين سورية ومختلف دول العالم والتي توقفت

بشكل شبه تام نتيجة العقوبات السابقة، وسيؤدي رفع ما تبقى من عقوبات إلى إحياء تدفق الاستثمارات باتجاه سورية بوابة الشرق باتجاه أوروبا والولايات المتحدة الاميركية.

وختم الدكتور ذو الفقار على كل حال، دأبت لجنة عقوبات تابعة لمجلس الأمن على منح الرئيس الشرع استثناءات من أجل السفر هذا العام، لذا حتى لو لم يتم اعتماد القرار الذي صاغته الولايات المتحدة قبل يوم الاثنين، فإن الرئيس الشرع سيتمكن من زيارة البيت الأبيض ولقاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

سوريا تعود إلى الساحة الدولية: رفع العقوبات يمهد الطريق لإعادة الإعمار وجذب الاستثمارات

الحرية – نهلة أبوتك

شهدت الساحة الدولية تحولاً تاريخياً، بعد أن قرر مجلس الأمن الدولي رفع اسم السيد الرئيس أحمد الشرع ووزير الداخلية أنس خطاب من قوائم العقوبات، في خطوة وصفها خبراء بأنها نقطة تحول استراتيجية تعيد سوريا إلى مركز القرار الدولي.

انتهاء العزلة وبداية ثقة دولية

الخبير الاقتصادي مهند زبركجي أكد أن قرار مجلس الأمن لم يكن مدفوعاً بالسياسة العابرة، بل يعكس ثقة المجتمع الدولي بسيادة الدولة السورية واستقرارها. وأضاف: "هذه المبادرة الأمريكية المحسوبة تعكس إدراك دولياً بأهمية سوريا كشريك رئيسي لتحقيق الأمن الإقليمي والاستقرار العالمي، وتشير إلى بداية مرحلة الانخراط والتعاون البناء.

انتصار دبلوماسي وصبر استراتيجي مثمر

وصف زبركجي القرار بأنه انتصار واضح للدبلوماسية السورية، التي اعتمدت على صبر استراتيجي ومفاوضات متأنية وإدارة رشيدة، مشيراً إلى أن السياسة الخارجية الحالية لسوريا نجحت في تحويل التوترات السابقة إلى حوارات بناءة،

مما أعاد دمشق كفاعل دولي محترم قادر على حماية مصالحه وفتح أبواب الشراكات الإقليمية والعالمية. وأضاف: الإنجاز لم يأت صدفة، بل نتيجة رؤية واضحة للسيادة والتعاون، تركز على بناء الثقة الدولية وفتح الفرص الاقتصادية والسياسية، مما يعكس نضوجاً دبلوماسياً ومهارة في إدارة الملف الخارجي.

اعتراف دولي بالمسؤولية والالتزام العالمي

أوضح زبركجي أن القرار يمثل اعترافاً دولياً بمسؤولية سوريا والتزامها بالأولويات العالمية، مشيراً إلى التزام دمشق بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، مكافحة الإرهاب والمخدرات، وتعزيز العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، إلى جانب الالتزام بعدم انتشار الأسلحة الكيميائية وتحقيق الاستقرار الإقليمي. وقال: هذا ليس تنازلاً، بل تأكيد دولي على مسار الإصلاح في سوريا وعودتها كدولة موثوقة ومستقلة.

فرص اقتصادية غير مسبوقة لإعادة الإعمار

على الصعيد الاقتصادي، شدد زبركجي على أن القرار يمهد الطريق أمام إعادة الإعمار وجذب الاستثمارات المحلية والدولية، مؤكداً أن تعافي سوريا أصبح عنصراً أساسياً للأمن الإقليمي والعالمي.



وأشار إلى أن رفع العقوبات يعطي إشارة واضحة للمستثمرين للثقة في مختلف القطاعات الحيوية، من الصناعة والزراعة إلى السياحة والخدمات اللوجستية، مع توقعات بنمو تدريجي ومستدام في السنوات المقبلة.

مرحلة جديدة من الانخراط الدولي

واختتم زبركجي تصريحاته بالتأكيد على أن العالم بات يرى سوريا شريكاً حقيقياً للسلام والتنمية وليس أزمة للإدارة، قائلاً: "انتهت فترة الإقصاء وبدأت مرحلة الانخراط، وسوريا اليوم موحدة، مستقلة، تفتح أبوابها لكل من يسعى للتعاون بدلاً من المواجهة، بما يعزز الاستقرار ويخدم مصالح المنطقة والعالم.

سوريا ترد على «رويترز»:

التقرير الملغوم يسقط على ثلاث جبهات

الحرية – مها سلطان

ملغوم بشكل متعمد، في التوقيت والهدف، ذلك التقرير الذي نشرته وكالة «رويترز» يوم الخميس الماضي وأدعت فيه أن الولايات المتحدة تستعد لتأسيس وجود عسكري لها في قاعدة جوية بدمشق. وجاء رد سوريا سريعاً وواضحاً وحاسماً بالنفي.. وأكثر من ذلك، جاء الرد كاشفاً لبعض التفاصيل حول المرحلة المقبلة من مسار العلاقات السورية-الأميركية، والتي تتقدم بخطى متسارعة باتجاه نهاية عام سعيدة ومبشرة للسوريين.

ثلاثة أحداث متتالية

لنبدأ من التوقيت الملغوم لنشر «رويترز» تقريرها، إذ يتزامن هذا النشر مع ثلاثة أحداث سورية متتالية بأبعاد دولية (وبتفاصيل عربية/إقليمية)، أبرزها زيارة الرئيس أحمد الشرع المرتقبة إلى الولايات المتحدة الأميركية في العاشر من هذا الشهر، ولقاؤه المقرر مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

البرازيل

قبل الزيارة، هناك حدث تواجد الرئيس الشرع في البرازيل ومشاركته البارزة في قمة المناخ (COP30) وكلمته أمامها، والتي شكّلت محطة جديدة في مسار تأكيد وجود ومكانة سوريا على الخريطة الدولية بكافة أبعادها، السياسية والاقتصادية.. والمناخية اليوم، هذا عدا عن أن تواجد الرئيس الشرع في البرازيل وسط أبرز القادة والمسؤولين العالميين، هو تأكيد جديد على صوابية مسار القيادة السورية، وحكمة توجهاتها السياسية، إقليمياً ودولياً.

وإذا كان هدف تقرير رويترز التشويش على زيارة الرئيس الشرع ومشاركته في قمة المناخ، فإن هذا الهدف تم إسقاطه.

مجلس الأمن

قبل الزيارة أيضاً، كانت الاستعدادات على قدم وساق، تحضيراً لجلسة مجلس الأمن الدولي للتصويت على رفع اسم الرئيس الشرع من قائمة العقوبات الدولية (مع وزير الداخلية أس خطاب). وهو ما تحقق فعلياً، حيث أكدت «الدبلوماسية السورية من جديد حضورها الفاعل وقدرتها على تحقيق التقدم بخطى ثابتة في إزالة العقوبات وتهيئة الطريق نحو مستقبل أكثر انفتاحاً واستقراراً» كما صرح وزير الخارجية أسعد الشيباني ترحيباً بنتيجة التصويت، معرباً عن تقدير سوريا للولايات المتحدة والدول الصديقة على دعمها لسوريا وشعبها.

وتبذل إدارة الرئيس ترامب منذ أشهر جهوداً حثيثة ومتواصلة في سبيل تحقيق هدف رفع اسم الرئيس الشرع من العقوبات الدولية، فإذا كان هدف تقرير رويترز هو التشويش مسبقاً على التصويت والتشكيك بالنوايا الأميركية وإلصاق خلفيات غير حقيقية وغير واقعية بمسار العلاقات السورية – الأميركية، فإن هذا الهدف تم إسقاطه.

زيارة واشنطن

..وإلى الهدف الثالث، وهو التشويش على زيارة الرئيس الشرع إلى واشنطن، وهو هدف تم إسقاطه عملياً مع تصويت مجلس الأمن

على رفع اسم الشرع من قائمة العقوبات، إذ إن الجهود الأميركية في سبيل ذلك، تكثفت ليتم تحقيق هذا الهدف قبل لقاء الرئيسين الشرع وترامب، لتكتسب الزيارة واللقاء «أريحية» إذا جاز لنا التعبير، أو لنقل حتى تتم الزيارة واللقاء وفق آفاق مستقبلية واضحة، حيث يمكن الانطلاق بصورة أكثر رسوخاً على محددات ثابتة تستطيع معها العلاقات السورية-الأميركية أن تنفتح على كل مجالات التعاون.

ولاشك أن تصويت مجلس الأمن على رفع اسم الرئيس الشرع من قائمة العقوبات هو الإنجاز الأبرز الذي كان ينتظره السوريون وهم على ثقة من قدرة الدبلوماسية السورية على تحقيقه.. وهذا ما حدث.

النفي الأبلغ

الآن ماذا عن الرد السوري، وعن جزئية التفاصيل التي كشفها بين سطوره؟ لن نخوض كثيراً في تفاصيل تقرير رويترز المطول، والذي اختلطت فيه الكثير من الأمور واستشكلت

فيه الكثير من الجوانب حتى بدا وكأن رويترز أصاعت البوصلة، وحيث أن مسألة الربط بين التفاصيل (الأحداث) السورية – الإقليمية كانت غير مفهومة، بمعنى غير موفقة، وغير مبنية على وقائع وأسس داعمة.. وتالياً فإن هدف ذر الرماد في العيون بدا واضحاً. في الرد الرسمي لوزارة الخارجية «أن المرحلة الراهنة تشهد تحولاً في الموقف الأمريكي باتجاه التعامل المباشر مع الحكومة السورية المركزية، ودعم جهود توحيد البلاد ورفض أي دعوات للتقسيم».. وأن العمل يجري على «نقل الشراكات والتفاهات التي كانت اضطرابية مع أجسام مؤقتة إلى دمشق، في إطار التنسيق السياسي والعسكري والاقتصادي المشترك».

مسألتان أساسيتان

هذا الرد هو «المختصر المفيد». مسألتان في غاية الأهمية تم إيرادهما، واكتفت بهما وزارة الخارجية ليكون ردها حاسماً كافياً وافيًا شافياً.

المسألة الأولى



هي الموقف الأميركي الذي يركز على التعامل مع الحكومة السورية المركزية باعتبارها الحامي والضامن لوحدة البلاد واستقرارها.

والمسألة الثانية، هي «الشراكات والتفاهات الاضطرابية، وهذه رسالة واضحة لأطراف محددة معروفة (أجسام مؤقتة/دعاة التقسيم) بأن سقوطها الكامل حتمي في المرحلة المقبلة، فإذا كانت الإدارة الأميركية اضطرت في عهد النظام السابق أن تتعامل مع هذه الأطراف/الأجسام، فإن هذا الاضطراب انتهى في ظل دبلوماسية سورية صاعدة، راسخة

ومتينة، تدبر الملفات داخلياً وخارجياً، باتجاه الانفتاح والكسب وتحقيق المصالح على قاعدة الوحدة والاستقرار والنهوض.

..وإذا ما أخذنا أصعب الملفات، وهو العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، فإن الدبلوماسية السورية أثبتت قدرتها في النجاح وتحقيق الكثير على هذا المستوى في زمن قياسي، وصولاً إلى زيارة الرئيس الشرع إلى واشنطن ولقاؤه الرئيس ترامب، وهي الحدث الذي يوصف بالتاريخي والمنعطف الحاسم ليس فقط على مستوى سوريا، بل على مستوى المنطقة.

فإذا كانت الجهود الأميركية نجحت في التمهيد لزيارة ناجحة للرئيس الشرع، سواء بالتصريحات الإيجابية الداعمة، خصوصاً من الرئيس ترامب، أو عبر الإجراءات الميدانية والسياسية، ومنها تصويت مجلس الأمن اليوم على رفع اسم الرئيس الشرع من العقوبات الدولية– فإن هدف تقرير رويترز التشويش على هذه الزيارة قد تم إسقاطه أميركياً وسورياً.. وأممياً.

تحجيم التشويش

بقي أن نقول إن رد الخارجية السورية حُجْم تداول تقرير رويترز في المشهد الإعلامي، ليتم الإشارة إليه بخطوطه العريضة (وليس بتفاصيله) والذي ادعى أن «الولايات المتحدة تستعد لتأسيس وجود عسكري لها في قاعدة جوية بدمشق وذلك للمساعدة في إتاحة تنفيذ اتفاق أمني تتوسط فيه واشنطن بين سوريا وإسرائيل». وفق ما نقلته رويترز عما سمّته ٦ مصادر مطلعة.

الرئيس الشرع في البرازيل..

كلمة أمام قمة (COP 30) ولقاء مع لولا دا سيلفا

الحرية – مها سلطان

تفتح زيارة الرئيس أحمد الشرع إلى البرازيل، للمشاركة في قمة المناخ (COP30).. باين واسعين نحو تعزيز الحضور العالمي لسوريا، باب سياسي/اقتصادي نحو أميركا اللاتينية (ودول الجنوب) وباب مناخي نحو تثبيت موقع سوريا على الخريطة المناخية الدولية كتعاون وفعل وتأثير متبادل.

ومن المقرر أن يلقي الرئيس الشرع كلمة أمام القمة، إضافة إلى لقاء يجمعه مع الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، وذلك خلال زيارة تستمر يومين، غداً وبعد غد، وفق المعلن حتى كتابة هذه السطور.

وتحظى مشاركة الرئيس الشرع في قمة المناخ ولقائه الرئيس لولا دا سيلفا باهتمام ومتابعة كبيرين، خصوصاً أنهما تأنيان قبل ثلاثة أيام من توجهه إلى واشنطن حيث يلتقي الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وهذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها رئيس سوري قمة المناخ (COP) منذ إطلاقها في عام ١٩٩٢، وتشكل مشاركة الرئيس الشرع في اجتماعات القمة فرصة لتحقيق شراكة مناخية على مستويين ثنائي مع البرازيل، ودولي مع أطراف (COP).

.. ولسوريا مكانتها المناخية حيث يمكن القول إنها:

- تتمتع بيئة نظيفة إلى حد كبير.
- عملية إعادة الإعمار التي تسعى إليها – بعد ١٤ عاماً من الحرب – هي عملية تركز في جوهرها على بناء الإنسان والمجتمع والأرض معاً.
- النموذج التنموي الجديد الذي تعتمده يقيس النجاح بما يتحقق على مستوى نظم بيئية نظيفة لصالح الأجيال القادمة، هذا من جهة أولى.. ومن جهة ثانية على مستوى تحقيق عدالة بيئية كجزء من العدالة الوطنية.
- حرب الأعوام الماضية، كانت حرباً على البيئة أيضاً (الغابات، الانهار، الزراعة) لذلك هي جزء أساسي من إعادة الإعمار، وهذا ما سيكون حاضراً على طاولة قمة (COP 30) حيث سيكون لسوريا تجربتها مع الحرب باعتبارها خطراً بيئياً مناخياً مثلها مثل كل الحروب التي تشكل مع غيرها من النشاطات الإنسانية سبباً في ارتفاع الانبعاثات الغازية وتضاعف حرارة الأرض بصورة خطيرة ومتسارعة.

- في قمة (COP 30) ستقدم سوريا نفسها كجزء من الجهد العالمي لحماية الأرض مناخياً، وستقف إلى جانب دول الجنوب في مطالبتها بنظام مناخي دولي عادل وشامل وغير مسبب، يخدم الشعوب وليس القوى العالمية وصراعاتها.

- التعافي البيئي في سوريا يسير جنباً إلى جنب مع التعافي الاقتصادي (والاجتماعي)، فالإرادة التي تبني المؤسسات هي نفسها التي تدفع باتجاه تحقيق نهضة بيئية تكون مثلاً يُحتذى.

كل هذا سيجمله الرئيس الشرع إلى قمة (COP 30) كمسؤولية إنسانية وأخلاقية، ورسالة تربط تعافي سوريا بعد الحرب بالجهود الدولية السياسية والعمل المناخي الدولي.

ما هو (COP 30)؟

- تعني كوب (COP) مؤتمر الأطراف، أي قمة المناخ السنوية التي تعقدها الأمم المتحدة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي المعاهدة

الدولية التي أنشئت عام ١٩٩٢.

- تشارك حالياً ١٩٨ دولة هذه الاتفاقية الإطارية المناخية، ما يجعلها واحدة من كبرى الهيئات متعددة الأطراف في منظومة عمل الأمم المتحدة.

- تجتمع هذه الدول في مؤتمرات الأطراف السنوية للتفاوض حول كيفية الحد من الاحتباس الحراري، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، ودعم المجتمعات المتضررة بالفعل من آثار المناخ. وتعد اجتماعات (COP) إحدى الأدوات الرئيسية، وربما الوحيدة التي تمتلكها الدول لمواجهة أزمة المناخ العالمية.

- إلى جانب قادة العالم، يحضر المؤتمر أيضاً مفاوضون حكوميون، وعلماء، وقادة من السكان الأصليين، ونشطاء شباب، وصحفيون، وجماعات ضغط، ومنظمات بيئية. وهو من أكبر المنتديات، إن لم يكن الوحيد الذي تجتمع فيه أصغر الدول الجزرية وأكبر اقتصادات العالم على طاولة واحدة للتوصل إلى اتفاقيات.

لماذا تعد قمم (COP) مهمة؟

لأن أزمة الاحتباس الحراري لا تتوقف عند حدود معينة، بل هي أزمة عابرة للقارات، فالجفاف في منطقة واحدة قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء في كل العالم. وذوبان الأنهار الجليدية يهدد مجتمعات تبعد عنها آلاف الكيلومترات. وتؤدي موجات الحر في جنوب آسيا بحياة مئات الأشخاص ممن ليس لهم علاقة بالأزمة أو من المتسببين بها.

تعد قمم الأطراف (COP) المكان الوحيد الذي يمكن للحكومات فيه، نظرياً على الأقل، التعاون لحل مشكلة لا تستطيع أي دولة بمفردها حلها. ورغم أوجه القصور العديدة، فعندما يتعلق الأمر بالمناخ، فإن المشاكل العالمية – وبغض النظر عن المتسبب فيها –

قد يحول دون انهيار واسع النطاق للأنظمة البيئية ويتيح فرصة واحدة لاستقرار المناخ. - سيعقد مؤتمر الأطراف لهذا العام بعد مرور ١٠ سنوات على التوصل إلى اتفاق باريس، ونحو ٣ عقود من قمة الأرض التي نظمتها الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة والتقدم، ما يجعل (COP 30) لحظة تقييمية وعملية حاسمة للعمل المناخي الدولي.

لماذا «بيليم»؟

أصرت البرازيل على اختيار مدينة بيليم مكاناً لانهقاد (COP 30) في سبيل أن يكون العالم وجهاً لوجه أمام الوقائع الحقيقية من دون تجميل.

تعد «بيليم» المدينة الاستوائية، بوابة غابات الأمازون المطيرة، وهي من المواقع الأكثر تأثراً بتغيرات المناخ، والهدف من اختيارها هو أن يكون المشاركين قريبين ومعيشين لآثار التغير قدر الإمكان، فغابات الأمازون التي تعتبر رئة العالم وموطناً لتنوع بيولوجي استثنائي، مهددة جراء تغير المناخ، وهو ما قد يسهم في تصفيز الأطراف. أيضاً تسليط الضوء على التحديات المرتبطة بالفقر وإزالة الغابات حيث تعد مدينة بيليم مثلاً بارزاً.

في المؤتمرات السابقة، التي عُقدت في مدن راقية مثل بالي وكانكون وباريس وشرم الشيخ وجدي، كانت الدول المضيفة تركز على إبراز ما تملكه من وسائل راحة وإنجازات في مواجهة تغير المناخ. أما هذا العام، فستعقد قمة المناخ في مدينة بيليم البرازيلية الفقيرة الواقعة على أطراف غابات الأمازون، في خطوة تهدف إلى تسليط الضوء على التحديات الحقيقية التي يعيشها السكان المتأثرون بشكل مباشر بتغير المناخ.

من رماد الحرب إلى خضرة الأمازون..

سوريا ترسم ملامح دبلوماسيتها البيئية الجديدة في مؤتمر المناخ COP30

الحرية – لوريس عمران

في زمنٍ تتقاطع فيه خطوط السياسة والاقتصاد مع خيوط الغبار والمناخ، تخرج سوريا من رماد الحرب لتقف على منبر العالم في مؤتمر المناخ COP30، حاملة صوت الأرض التي احترقت وصمدت وأزهرت من جديد.

في بليم، قلب الأمازون، حيث تتنفس الغابات ويُفاس نبض الكوكب، تتجدد ملامح الدبلوماسية السورية بوجهٍ أخضر، وبخطابٍ يعيد إلى الواجهة مفهوم العدالة المناخية بوصفه امتداداً للعدالة الإنسانية.

من هذا المنطلق، يرى الخبير الاقتصادي في جامعة اللاذقية الدكتور علي ميا أنَّ المشاركة السورية ليست حدثاً بروتوكولياً، بل تحوُّل استراتيجي في فهم التنمية، حيث تصبح البيئة رأس مال المستقبل، لا ترفاً بيئياً يُضاف إلى قائمة الشعارات.

وأوضح الدكتور ميا لصحيفة «الحرية» أنَّ مشاركة الرئيس أحمد الشرع في مؤتمر المناخ العالمي COP30 تُشكل منعطفاً محورياً في الدبلوماسية السورية الحديثة، معتبراً أنَّ الخطاب البيئي لم يعد ترفاً سياسياً، بل أصبح أحد أعمدة السيادة الاقتصادية والتنمية المستدامة في العالم المعاصر.

وأضاف إنَّ موقع المؤتمر في مدينة بليم البرازيلية، بقلب الأمازون، يمنح الزيارة رمزية مضاعفة، إذ تلقي في هذا المكان روح الطبيعة مع طموح الإنسان، مؤكداً أنَّ سوريا تسعى من خلال مشاركتها إلى إعادة تعريف صورتها الدولية عبر بوابة المناخ، وإظهار قدرتها على الانتقال من مرحلة الحرب إلى مرحلة البناء الأخضر.



الاقتصاد الأخضر.. من الترف إلى الضرورة

على التغير المناخي، وتلتزم بتقديم الدعم الفني والمالي للدول المتضررة من آثار التغير المناخي والحروب معاً.

ويُبين أنَّ إعادة تشجير الغابات، واستثمار الطاقة الشمسية والرياح، وإصلاح البنى الزراعية المتضررة، تُشكل محركات أساسية لتعافي الاقتصاد السوري، مشدداً على أنَّ الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ليس خياراً تجميلاً، بل ضرورة وطنية لضمان الأمن المائي والغذائي في السنوات المقبلة.

وأشار الدكتور ميا إلى أنَّ الاقتصاد السوري، رغم ما واجهه من دمار وتراجع، يمتلك مقومات نهضة بيئية واقتصادية حقيقية إذا ما توافرت آليات تمويل عادلة، لافتاً إلى أنَّ العدالة المناخية لا يمكن أن تتحقق ما لم تعترف الدول المتقدمة بمسؤوليتها التاريخية عن الانبعاثات وتأثيرها

سوريا الخضراء تولد من رمادها

حين تختلط رطوبة الأمازون بعطر تراب الغرات، يولد خطاب جديد يحمل اسم «سوريا الخضراء»، سوريا التي تعلّمت من رمادها كيف تزرع الحياة من جديد، ما بين تحديات الحرب وضغوط المناخ، تتشكل ملامح اقتصاد مقاوم ومستدام، يرى في العدالة البيئية جسراً نحو العدالة الاجتماعية.

وكما أكد الدكتور ميا، فإنَّ من يملك القدرة على إنقاذ بيئته، يملك أيضاً القدرة على إعادة بناء وطنه، وفي بليم حيث لا تُزرع الأشجار فحسب، بل تُزرع أيضاً بذور سيادة جديدة، قوامها الإنسان، وظلّها الأخضر الممتد من الغرات إلى الأمازون.

سوريا في COP30 ترسم ملامح رؤيتها البيئية الجديدة

تمثل فرصة غسستراتيجية لإعادة بناء قطاع البيئة على أسس علمية ومؤسسية، من خلال إنشاء وزارة مستقلة للبيئة والتغير المناخي، وتطوير قانون البيئة رقم ١٢ لعام ٢٠١٢ بما يتوافق مع التزامات سوريا الدولية.

وأضاف الشيخ علي: إنَّ التمويل الدولي المتاح للدول الأعضاء في اتفاقية التغير المناخي، والذي يقدر بنحو ١٥٠ مليار دولار سنوياً، يمكن أن يشكل رافعة حقيقية لمشاريع الطاقة المتجددة، وإعادة تأهيل الغابات، والزراعة الذكية، والعمارة الخضراء في سوريا.

وأشار إلى أن البلاد تواجه تحديات بيئية واسعة بعد سنوات الحرب، تتطلب تقييماً بيئياً شاملاً لإعادة تأهيل المناطق المتضررة وإنشاء مدن ومناطق سكنية صديقة للبيئة تراعي الشروط الصحية والإنسانية للمواطن.

ويؤكد المراقبون أنَّ حضور الرئيس الشرع في قمة بليم سيمنح الملف البيئي السوري بعداً دولياً جديداً، ويسهم في ترسيخ الدبلوماسية الخضراء السورية كإحدى ركائز السياسة الخارجية في المرحلة القادمة، بما يعزز التعاون مع دول الجنوب العالمي لتحقيق نظام مناخي أكثر عدلاً وتوازناً.

وبذلك، تدخل سوريا مرحلة جديدة من النهضة البيئية، تعيد رسم موقعها على الخريطة المناخية العالمية، وتؤسس لعلاقة متوازنة بين التنمية والحفاظ على الطبيعة، في خطوة تؤكد أن التعافي الأخضر هو الطريق إلى المستقبل.

الحرية – نهلة أبوتك

يتوجه السيد الرئيس أحمد الشرع إلى مدينة بليم البرازيلية للمشاركة في المؤتمر الثلاثين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP30)، الذي يُعقد في الفترة ما بين ٦ و١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، بمشاركة قادة الدول ومنظمات الأمم المتحدة وخبراء البيئة والمناخ حول العالم.

وتأتي هذه المشاركة لتجسد عودة سوريا إلى المشهد الدولي من بوابة البيئة والتنمية المستدامة، عبر خطاب وطني يؤكد التزام الدولة بمسار العدالة المناخية، وحق الشعوب المتضررة من الحروب والكوارث في تمويل بيئي عادل يضمن التحول إلى مستقبل أخضر مستدام.

وينتظر أن يحمل خطاب الرئيس الشرع من بليم، قلب غابات الأمازون، رسائل رمزية تعبّر عن رؤية سوريا الجديدة التي تضع الإنسان والطبيعة في صلب التنمية، وترتبط بين رمزية الأمازون والغرات كمنيعين للحياة والاستمرارية، في سياق عالمي يتجه نحو الحدّ من الاحتباس الحراري إلى ما دون ١,٥ درجة مئوية.

وفي تصريح لـ «الحرية»، قال خبير البيئة وإدارة الموارد الطبيعية واستشاري منظمات الأمم المتحدة الدكتور موفق الشيخ علي: إنَّ مشاركة سوريا في مؤتمر المناخ



آفاق سياسية واقتصادية جديدة من بوابة المناخ في COP30



العالمي. أضيف إلى ذلك، أن هذا البلد يضم جالية سورية كبيرة وعريقة يمكن لها أن تساهم في إعادة بناء الجسور مع دولتهم الأم والمساهمة الفاعلة في إعادة الإعمار والتنمية وأيضاً في دعم العلاقات ما بين موطنهم الأصلي وبين موطنهم البديل.

أهداف المشاركة

حسب مصادر مطلعة، فإن القيادة السورية تهدف من خلال المشاركة في مؤتمر بيليم (COP30)، إلى استخدام قضايا المناخ والبيئة كأداة سياسية جديدة لإعادة البلاد إلى الساحة الدولية من خلال التعاون الإنساني والتنمية، بعيداً عن الانهيارات السياسية التي طغت على المشهد في العقد الأخير.

إذ يحمل الرئيس الشرع إلى البرازيل مشروعاً طموحاً بعنوان "شراكة خضراء بين الغرات والأمازون"، يربط بين نظامين بيئيين حيويين في الشرق والغرب، وتعكس هذه المبادرة توجهها جديداً في الدبلوماسية السورية، يجمع بين الوعي البيئي والهوية الوطنية، ويقدم رؤية لسوريا كدولة منفتحة تسعى إلى تعاون قائم على العدالة البيئية والتنمية المشتركة.

كما من المتوقع أن يركز الخطاب الذي سيلقيه الرئيس في المؤتمر على الأضرار البيئية التي خلفتها الحرب، ويؤكد أن إعادة الإعمار في سوريا تمثل نهضة إنسانية وبيئية متكاملة، في الوقت الذي تسعى القيادة السورية إلى تحويل ملف المناخ إلى قضية أخلاقية وسياسية تعكس مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها وكوكب الأرض.

إن مشاركة سوريا في المؤتمر قد تفتح الباب أمام نقاشات جديدة حول دور الدول المتضررة من النزاعات في جهود التخفيف مع تغير المناخ، خصوصاً مع ما تشهده الأراضي السورية من تحديات بيئية متراكمة نتيجة الحرب الطويلة، والجفاف، وغياب البنية التحتية البيئية.

دول الجنوب.. شريك محتمل لإعادة الإعمار

لا ريب من أن التوجه السوري نحو البرازيل ودول الجنوب العالمي يحمل أهدافاً اقتصادية موازية للأهداف السياسية، فالبرازيل تُعد من الدول النامية ذات الاقتصاد المتنوع، وتملك خبرات كبيرة في مجالات الزراعة والطاقة والمواد الخام والبنية التحتية، وهي قطاعات تمثل أولويات ملحة في خطة إعادة الإعمار السورية.

كما أن الانفتاح على الجنوب العالمي يمنح دمشق فرصة لتوسيع خياراتها بعيداً عن الضغوط الغربية، ويعزز موقعها ضمن محور "البريكس" الذي بات يُنظر إليه كقوة اقتصادية بديلة للنظام المالي الغربي التقليدي.

الحرية.. سامر اللمع:

على الرغم من أهمية المناسبة عالمياً وتأثير قضايا المناخ على مختلف الجوانب الحياتية لسكان هذا الكوكب، إلا أن زيارة السيد الرئيس أحمد الشرع إلى البرازيل للمشاركة في المؤتمر المناخي الثلاثين للأمم المتحدة COP30 في مدينة بيليم بشأن المناخ، تكتسب أهمية خاصة على المستويين السياسي والاقتصادي إضافة للبيئي.

زيارة الرئيس الشرع إلى البرازيل المقررة يومي ٦-٧ من الشهر الجاري، يرافقه وزير الخارجية أسعد الشيباني ووفد رفيع المستوى. هي أول زيارة رسمية إلى أمريكا اللاتينية منذ التحرير، وهي تمثل فصلاً جديداً من الانخراط العالمي، وتبعث برسالة مفادها أن سوريا تتعافى وتعمل على كافة الجبهات في آن واحد، بدءاً من إعادة الإعمار وصولاً إلى النهضة البيئية للمناخ، وأنها تقف إلى جانب دول الجنوب العالمي، مطالبة بنظام مناخي دولي عادل وشامل وغير مسيئ.

لا تقتصر أهمية زيارة الرئيس الشرع إلى البرازيل على الجوانب البيئية والمناخية، بل تتعداها لتمثل تحولاً نوعياً في السياسة الخارجية السورية، وتعكس رغبة جادة في توسيع نطاق العلاقات الدولية، وإعادة سوريا كفاعل مؤثر في قضايا الجنوب العالمي والتنمية المستدامة.

فبعد سنوات من التحديات والعزلة السياسية التي فرضها النظام البائد، تسعى سوريا الجديدة بخطوات واثقة نحو دبلوماسية الانفتاح والتوازن، ومشاركة الرئيس الشرع في مؤتمر عالمي بهذا الحجم، تدل على أن سوريا تنظر إلى العلاقات الخارجية بمنظور المبادرة والشراكة، وليس فقط في إطار المشاركات البروتوكولية.

بوابة أمريكا اللاتينية

تؤكد المشاركة في مؤتمر بيليم أن الدبلوماسية السورية تتجه نحو آفاق أوسع تشمل أمريكا اللاتينية ودول الجنوب العالمي. ومن المتوقع أن يضع اللقاء المرتقب بين الرئيس الشرع ونظيره البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، أسس تعاون طويل الأمد بين البلدين في مجالات الطاقة المتجددة والزراعة وإدارة الموارد المائية، ما يعزز مكانة سوريا في التحالفات الدولية الجديدة.

فالبرازيل، وهي الدولة ذات الثقل الاقتصادي والسياسي في أميركا اللاتينية وعضو مؤسس في مجموعة "البريكس"، تمثل محوراً مهماً في تحركات دمشق الجديدة باتجاه دول الجنوب

إعادة الحياة

باسم المحمد

تكتسب مشاركة سوريا في المؤتمر المناخي الثلاثين للأمم المتحدة COP30 في مدينة بيليم في البرازيل أهمية كبرى، لا تعود فقط إلى ترؤس السيد الرئيس أحمد الشرع الوفد السوري الرفيع، بل لأنها تعطي دلالات مهمة على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، داخلياً وخارجياً.

فعلى الصعيد السياسي، إن البيئة اليوم باتت في قلب اهتمام المنظومة الدولية، لما لها من أثر كبير في حياة البشرية، بعد الظواهر والكوارث الخطيرة التي حصلت وتحصل في أرجاء الكرة الأرضية بسبب التلوث والانحباس الحراري وغيره.

لذلك فإن المشاركة السورية تؤكد أن بلدنا قد عاد إلى المجتمع الدولي كعنصر فاعل في أهم القضايا العالمية، بعد سنوات من العزلة والقطيعة الدولية.

هذه العودة تُعد عاملاً مهماً من عوامل الاستقرار في المنطقة والعالم، أمنياً واقتصادياً وبيئياً.

في حين يأتي الاقتصاد كنتيجة للسياسة، حيث إن مشاركة سوريا تؤكد التزامها بالاتفاقيات والقرارات البيئية الدولية، وبأنها ستطبق المعايير المتفق عليها، ما يضمن انسياب السلع السورية ضمن شرايين الاقتصاد الدولي.

كما ستحقق اللقاءات والمشاركات السورية مكاسب بتوقيع اتفاقيات مع الدول وكبريات الشركات والمنظمات الدولية، بما يحقق هدف جذب الاستثمارات وإعادة بناء ما دمرته الحرب الطويلة والقاسية.

اجتماعياً، ستعطي هذه المشاركة مؤشرات ارتياح كبيرة للمواطن السوري بأن دولته عادت إلى المنظومة الدولية، ما يعيد الحياة إلى جوار السفر السوري، وتالياً يضمن حرية تنقلاته الدولية لأغراض العمل أو الاستثمار أو السياحة أو الدراسة أو العلاج.

وفي المقابل، ستذكر هذه المشاركة رعايا الدول ببلد عريق كان شريكاً مهماً في مسيرة التاريخ والحضارة.

بيئياً، تعاني سوريا من مختلف أنواع التلوث الخطير، ما انعكس بزيادة حدة الأمراض المستعصية في مناطق عديدة، بسبب غياب الالتزام بالمعايير والأنظمة البيئية، وهذا إضافة إلى تأثير ذلك على الاقتصاد والإنتاج الزراعي بسبب تلوث التربة والمياه، وانتشار الأوبئة النباتية والحيوانية بلا معالجات فعالة.

إذاً، تمضي القيادة السورية في طريقها لإعادة البلد إلى الطريق الصحيح بخطوات سريعة مدروسة ومتأنية في الوقت نفسه، والمطلوب من الجميع المشاركة في إعادة إحياء وطنهم، من خلال الإيمان بجدوى التحركات السياسية والاقتصادية، والالتزام بالقوانين والأنظمة بما فيها البيئة، حتى نضمن تحقيق المستقبل الذي نتمناه جميعاً.

مشاركة الرئيس الشرع في قمة المناخ COP30 تؤذن بعودة سوريا لمكانتها المناخية ودبلوماسيةيتها الدولية

الحرية - لمى سليمان:

تعد مشاركة سوريا في قمة المناخ المنعقدة في مدينة بليم البرازيلية ممثلة بالسيد الرئيس أحمد الشرع نقطة علام في الخريطة المناخية الدولية، وعودة سوريا قوية إلى الحصن الدولي الذي غُيبت عنه لسنوات طوال، فهذه المشاركة تعيد سوريا الخضراء التي عهد لها للعالم بعد أن حولها الدمار و العزلة إلى محمية بشرية قاتلة لشعبها، وبرأي أصحاب الخبرة فهذه المشاركة من شأنها أن تعيد بعث البيئة السورية من التراب إلى روحها الخضراء.

حدثاً محورياً

وبرأي رئيس جامعة حلب د.محمد أسامة رعدون فإن مشاركة السيد الرئيس أحمد الشرع في قمة المناخ COP30 المقررة في مدينة بليم البرازيلية، تشكل حدثاً محورياً في مسار الحضور السوري على الساحة الدولية، وهي تعبير صادق عن رؤية وطنية متقدمة تدرك بعمق أن قضية المناخ لم تعد شأنًا بيئيًا محدوداً، بل هي قضية حضارية وإنسانية وتنموية تمس جوهر مستقبل البشرية، وتعيد رسم ملامح العلاقات بين الدول والشعوب في العقود القادمة.

ويتابع د.رعدون مؤكداً أن الحضور السوري في هذا المحفل الدولي هو تجسيد لإرادة وطنية واعية تسعى لإعادة بناء مكانة سورية كطرف فاعل ومسؤول في صياغة الحلول العالمية للتحديات البيئية والمناخية، وفي الوقت ذاته رسالة إلى العالم مفادها أن سوريا، رغم ما مرت به من ظروف استثنائية خلال السنوات الماضية، لا تزال تؤمن بالحوار والتعاون الدولي كسبيل لمواجهة القضايا الكونية الكبرى التي تتجاوز حدود الجغرافيا والسياسة.

دبلوماسية مناخية

ويبين د.رعدون في تصريحه لصحيفة الحرية أن مشاركة السيد الرئيس أحمد الشرع ستفتح آفاقاً جديدة أمام الدبلوماسية المناخية السورية، وستعيد ربط سورية بالمبادرات الدولية من موقع الشريك الفاعل، لا المراقب، في زمن تتقاطع فيه التحديات البيئية مع متطلبات التنمية والسيادة والعدالة.

استدامة وأمن قومي

من هذا المنطلق، تأتي مشاركة السيد الرئيس لتؤكد أن الاستدامة المناخية هي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي السوري، وأن الدولة السورية تنظر إلى قضايا المياه، والغذاء، والطاقة،

والتنوع الحيوي، بوصفها ركائز إستراتيجية للتنمية وإعادة الإعمار، وليست ملفات ثانوية أو هامشية، فالتغيرات المناخية التي شهدتها المنطقة خلال العقود الأخيرة - من تراجع معدلات الهطول المطري، وازدياد فترات الجفاف، وتدهور الغطاء النباتي، واستنزاف الموارد المائية - تفرض ضرورة تبني سياسات تكيف واستجابة قائمة على العلم والمعرفة والحوكمة الرشيدة.

مسؤولية جامعية

وفي هذا السياق، وبحسب د.رعدون، تتحمل الجامعات الوطنية مسؤولية علمية ووطنية متقدمة في دعم الرؤية المناخية لسوريا من خلال التعليم والبحث والتوعية، فجامعة حلب، وهي من أقدم وأكبر الجامعات السورية، تعمل على إدماج قضايا المناخ والاستدامة في مناهجها التعليمية وبرامجها البحثية، وتشجع الأبحاث التطبيقية في مجالات إدارة الموارد المائية، والطاقة المتجددة، ومراقبة الجفاف، وإعادة تأهيل الأنظمة البيئية، والاقتصاد الأخضر.

كما تعمل الجامعة على تعزيز شراكاتها الإقليمية والدولية مع الجامعات والمراكز البحثية المهتمة بالبيئة والمناخ، وفي هذا الإطار، تلقت جامعة حلب مؤخراً دعوة رسمية من اتحاد الجامعات المتوسطية (UNIMED) للانضمام

إلى إعلان جيرونا Girona Declaration، وهي مبادرة جامعية عالمية أطلقتها جامعات متوسطة رائدة لتعزيز التعليم من أجل الاستدامة والمناخ، وتحفيز مؤسسات التعليم العالي على الاضطلاع بدور ريادي في تنفيذ أهداف اتفاق باريس للمناخ وأجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

مدخل لإعمار مستدام

ويؤكد د.رعدون أن قضايا المناخ ليست منفصلة عن مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل تمثل مدخلاً رئيساً لإعادة الإعمار المستدام، حيث تبرز أهمية إعادة تأهيل البنية التحتية البيئية، وتحسين إدارة المياه، وتطوير المدن الذكية المستدامة، وتمكين المجتمعات المحلية من التكيف مع التغيرات المناخية.

صياغة المستقبل المناخي

ويرى د.رعدون في قمة المناخ COP30 فرصة إستراتيجية لإبراز الدور السوري في صياغة مستقبل العالم المناخي، وفرصة كذلك لتأكيد أن سوريا قادرة على أن تكون طرفاً منتجاً للمعرفة لا مستهلكاً لها، وأنها تواكب التحولات العلمية والتكنولوجية في مجال الاستدامة والطاقة النظيفة والذكاء الاصطناعي البيئي.

سوريا تتكلم لغة العالم

الحرية - رفاه نيوف:

تأتي مشاركة الرئيس السوري أحمد الشرع في مؤتمر المناخ COP30 بمدينة بليم البرازيلية لتؤكد مسار عودة سوريا الفاعلة إلى الساحة الدولية، بعد مشاركته التاريخية في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

وتجسد هذه المشاركة رؤية القيادة السورية المنفتحة على العالم، عبر دبلوماسية متوازنة تربط بين السياسة والبيئة، وتعيد لسوريا مكانتها في المشهد الدولي.

المحلل السياسي عبد الكريم العمر أكد

لصحيفة «الحرية» أن مشاركة الرئيس الشرع في مؤتمر المناخ تمثل استمراراً طبيعياً لمسار عودة سوريا التدريجية إلى الساحة الدولية، وهو المسار الذي بدأ قبل أسابيع بمشاركته في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، حيث ألقى كلمة سوريا للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٧.

وأوضح العمر أن مشاركة الرئيس في الأمم المتحدة كانت لحظة سياسية فارقة، إذ جاءت بعد مرحلة طويلة من التحديات والحروب، لتعبر عن حضور قائد انتصر في ثورة وطنية واستعاد سيادة بلاده ومكانتها الإقليمية.

أما مشاركته اليوم في قمة المناخ، فتؤكد انخراط سوريا في الملفات الدولية

الكبرى من موقع القوة والمسؤولية، لا من موقع العزلة أو الدفاع.

ويرى العمر أن عودة سوريا إلى المنابر الدولية بهذا الزخم تعكس انفتاحاً عالمياً متزايداً تجاهها، مشيراً إلى أن هذا الانفتاح لم يتحقق في التاريخ السوري الحديث منذ تأسيس الجمهورية الأولى عام ١٩٢٠، مضيفاً أن القمة في البرازيل تفتح آفاقاً جديدة أمام الدبلوماسية السورية للتفاعل مع العالم في قضايا البيئة والتنمية والطاقة المستدامة، ولإيصال صوت سوريا كدولة تمتلك تاريخاً وحضارة وموقعاً إستراتيجياً يجعلها قلب الشرق الأوسط ومحور التوازن الإقليمي.

وأكد العمر أن الخطاب الدبلوماسي

الذي تتبعه القيادة السورية منذ انتصار الثورة يقوم على الهدوء، والاحترام المتبادل، والانفتاح على جميع الدول دون استثناء، وهو ما جعل من دمشق محطة رئيسة لوفود سياسية ودبلوماسية من مختلف أنحاء العالم، في مؤشر واضح على عودة الثقة الدولية بالدور السوري.

وأشار إلى أن أهمية المشاركة السورية في قمة المناخ لا تقتصر على بعدها البيئي فحسب، بل تحمل بعداً سياسياً وإستراتيجياً، إذ تمثل خطوة جديدة في كسر الحصار والعزلة، وتهيئة الأرضية لمرحلة إعادة الإعمار ورفع العقوبات، إلى جانب إمكانية تحقيق تقدم في ملفات الجنوب والمناطق الشمالية.

سوريا تشارك في قمة المناخ "COP30" بدور فاعل لتعزيز العدالة المناخية وبناء مستقبل مستدام

الحرية – ماجد مخيبر

تشكل المشاركة السورية ممثلة بالسيد الرئيس أحمد الشرع في مؤتمر الأطراف للمناخ (COP30) بالبرازيل، محطة دولية إستراتيجية تؤكد عودة سوريا إلى المحافل البيئية العالمية، وتأتي هذه المشاركة في ظل تحديات مناخية وبيئية غير مسبقة، حيث تسعى سوريا إلى إبراز دورها في تحقيق التوازن البيئي العالمي، والدفاع عن مبادئ العدالة المناخية التي تضررت جراء الظروف الاستثنائية التي مرت بها.

الخبير الاقتصادي الدكتور زياد أيوب عريش يؤكد أنّ سوريا تُظهر التزاماً متصاعداً بتطبيق بنود اتفاقية باريس للمناخ، من خلال تطوير سياسات وطنية تستهدف تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وتركز هذه السياسات على معالجة تداعيات الجفاف والتصحر، وإعادة تأهيل القطاعات البيئية المتضررة، بما يتوافق مع التزاماتها الدولية.

دور مؤتمر COP30 في تعزيز الحضور السوري

كما يرى الدكتور عريش أن مؤتمر COP30 يمثل منصة دولية مهمة لسوريا لتسليط الضوء على جهودها في مواجهة التحديات المناخية، وإعادة بناء جسور التعاون مع المنظمات والمبادرات البيئية الدولية. مضيفاً أنّ المؤتمر يشكل فرصة لتقديم النموذج السوري في التكيف المناخي، والدفاع عن مبدأ العدالة البيئية للدول المتضررة من الصراعات.

الأثار البيئية للصراع ومسألة العدالة المناخية

ويشير الخبير الاقتصادي إلى أنّ سوريا تعاني من تداعيات بيئية خطيرة نتيجة الصراع المسلح، أثرت على منظومتها البيئية بشكل شامل، ويوضح أنّ سوريا تطالب المجتمع الدولي بالاعتراف بهذه الآثار، والعمل على تعويض الأضرار البيئية من خلال آليات التمويل والدعم التقني، تماشياً مع مبادئ العدالة المناخية العالمية.

رؤية مستقبلية للحضور السوري في المحافل المناخية

ويختتم الدكتور عريش بالتشديد على أنّ سوريا تسعى إلى تعزيز حضورها في المحافل البيئية الدولية، من خلال تقديم نموذج يعكس تجربتها الفريدة في مواجهة التحديات المزدوجة للصراع والتغير المناخي. ويدعو إلى بناء شراكات دولية إستراتيجية، ونقل الخبرات والتقنيات الحديثة، للمساهمة في صياغة سياسات مناخية عادلة ومستدامة.

فالمشاركة السورية في مؤتمر COP30 تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون البيئي الدولي، وإثبات الدور الفاعل الذي يمكن أن تلعبه سوريا في المشهد المناخي العالمي، معرباً عن أمله في قدرة سوريا على المساهمة الفاعلة في تحقيق الاستدامة البيئية العالمية.

برامج التكيف وارتباطها بالأهداف العالمية

عريش يبيّن أنّ سوريا تنفذ مجموعة من البرامج والمشاريع الهادفة إلى الحدّ من آثار التغير المناخي، تركز على تحسين إدارة الموارد المائية، وتطوير أساليب الزراعة المستدامة، وحماية النظم البيئية الهشة، ويؤكد أنّ هذه البرامج تساهم في تحقيق الهدف العالمي لحصر ارتفاع درجة الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية.

أهمية التمويل الدولي للمشاريع البيئية

كما يحذّر الدكتور عريش من أنّ العمل البيئي في سوريا يواجه تحديات تمويلية كبيرة، ما يزيد من أهمية الدعم الدولي لتنفيذ مشاريع التكيف المناخي وإعادة الإعمار البيئي، ويشير إلى أنّ سوريا تطمح إلى الاستفادة من صناديق التمويل المناخي التي يشهدها مؤتمر COP30، لتنفيذ مشاريع مستدامة تحقق التوازن بين متطلبات التعافي البيئي والتنمية الاقتصادية.

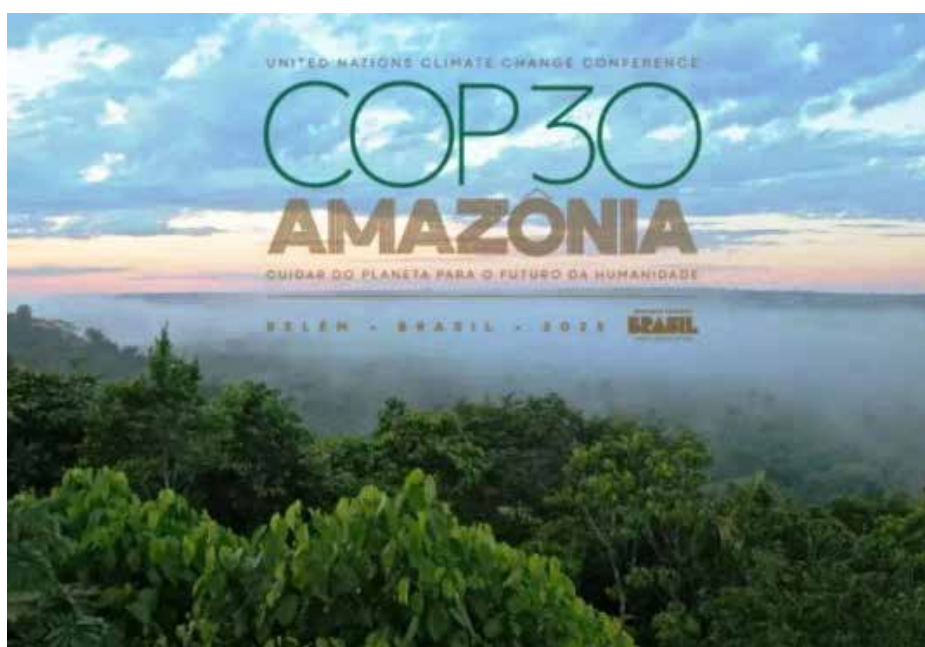
المشاركة في COP30 تعيد تعريف الدور السوري

العالمية إلى أقلّ بكثير من درجتين مئويتين. وهذا الإجراء يحتاج إلى آلية تنفيذ دقيقة، يمكن للمشاركة أن توضح كيفية تطبيقها. وتابعت بالقول: من شأن ذلك أن يساهم في تحقيق نهضة بيئية لسوريا، وهذا بدوره يتطلب أدوات تمويل من المفترض أن توفرها الدول المتقدمة، وتحقيق العدالة في توزيعها بين الدول.

ويتحقق ذلك من خلال إدراك الدول المشاركة في المؤتمر لحاجة كل دولة وظروفها، فمثلاً من الأهمية بمكان توجيه مصادر التمويل نحو الدول المتضررة من الحرب، التي عانت فترة طويلة من الكوارث البيئية الناتجة عن ظروفها غير المستقرة زمن الحرب. وهنا يمكن لسوريا أن تتعافى بسرعة من الناحية البيئية إذا وُجّه الدعم لها من قبل تلك الدول.

حضور فاعل

وتحمل مشاركة سوريا في مؤتمر COP30 أبعاداً سياسية وبيئية واقتصادية متشابكة، تضعها على طريق العدالة المناخية والتنمية المستدامة، وتعيد حضورها الفاعل في صياغة الحلول الدولية لقضية تُعدّ من أهمّ قضايا القرن الحادي والعشرين.



في معالجة أزمة المناخ، ومدى التصحيح المطلوب.

منع التدخل البشري بالمناخ

وأوضحت د. مريم: يمكن بلورة الهدف الرئيس للمشاركة في المؤتمر في منع التدخل البشري الخطير بالمناخ، ما يساهم في وقف ارتفاع متوسط درجة الحرارة

خطط منهجية

وأضافت الحليم: تُعدّ المشاركة السورية في المؤتمر من قبل سيادة الرئيس في هذا الوقت خطوة نحو وضع خطط منهجية يمكن أن تتصدّى لتغيرات المناخ التي تشهدها سوريا اليوم، كما يمكن أن تقدّم ما يُسمّى بـ«التقييم العالمي» حول مدى التقدّم الذي ستحرزه سوريا

الحرية – باسمه إسماعيل

تشارك سوريا بوفد رسمي رفيع المستوى برئاسة السيد الرئيس أحمد الشرع في المؤتمر الثلاثين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP30)، الذي يُعقد في مدينة بليم البرازيلية من ٦ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، في قلب منطقة الأمازون التي ترمز إلى التوازن البيئي العالمي.

رؤية أكاديمية

وفي هذا السياق، بيّنت الدكتورة مريم عبد الحليم، عضو الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد بجامعة اللاذقية، أنّ مشاركة الرئيس أحمد الشرع في مؤتمر المناخ (COP30) في بليم يوم ٢١ تشرين الثاني ٢٠٢٥، تُعدّ مشاركة جوهريّة ومؤثّرة في رسم طريق الطموح الوطني نحو الأمام، في ظلّ تحدّيّ العالمي لتغيّر المناخ، إذ تستمر درجات الحرارة العالمية في تسجيل مستويات قياسية، في وقت تسود فيه الكوارث الطبيعية كالحرائق، والمؤثّرات الداخلية كارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسبّبة لاحتباس الحراري.

مؤتمر COP30 في البرازيل يشكل أفق لإعادة علاقات سوريا الدولية وتوقعات لشراكات جديدة لتحسين البيئة

الحرية – آلاء هشام عقدة

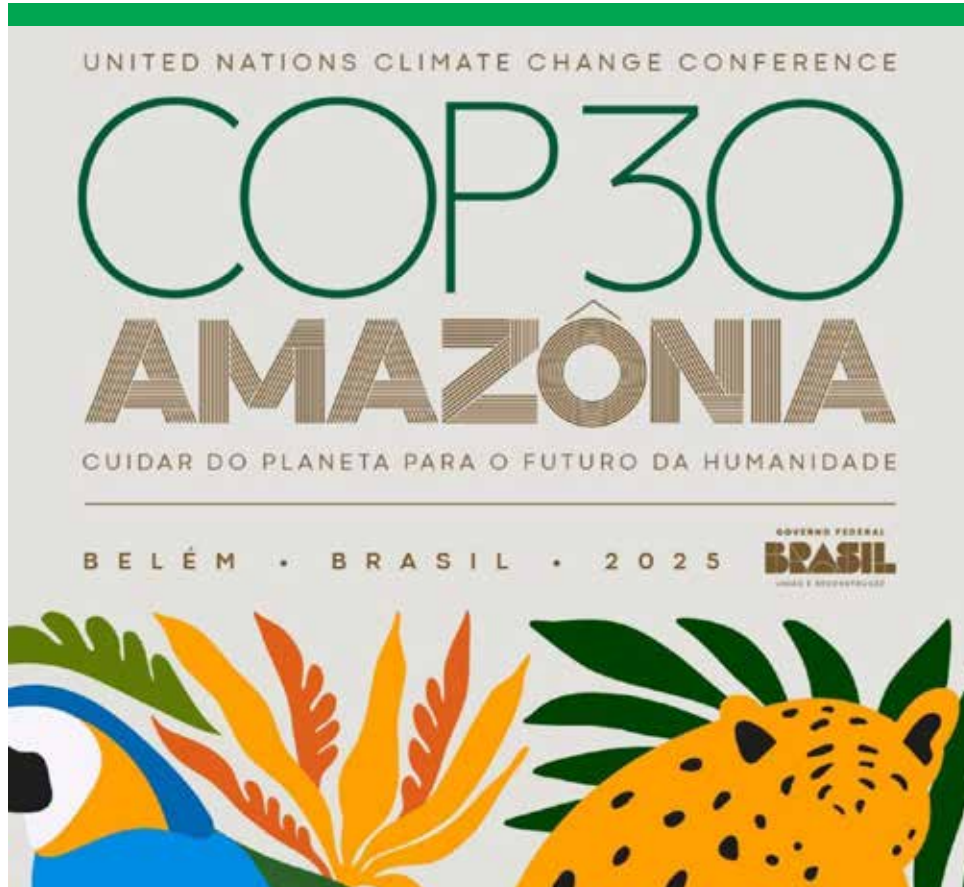
تعتبر المشاركة السورية ممثلة بغضامة السيد الرئيس أحمد الشرع في مؤتمر COP30، المقرر عقده في مدينة بليم بالبرازيل من ٦ إلى ٢١ نوفمبر ٢٠٢٥، نقطة تحول هامة في سياق إعادة إدماج سورية في المنظومة الدولية بعد سنوات من النزاع.

الدكتور عبد الهادي الرفاعي عميد كلية الاقتصاد في جامعة اللاذقية بين " للحرية" أن المؤتمر يسلط الضوء على موضوعات بيئية حرجية بما في ذلك تغير المناخ والأضرار البيئية المرتبطة به، ما يوفر منصة لسوريا للتعبير عن احتياجاتها البيئية وإعادة بناء استراتيجيتها الاقتصادية.

السياق الاقتصادي

تواجه سوريا تحديات اقتصادية كبيرة بسبب تدمير البنية التحتية، وفقدان الموارد الطبيعية، وتدهور النظم البيئية، ما تسبب في تراجع النشاط الاقتصادي بشكل حاد. يُعتبر مؤتمر COP30 فرصة لإعادة تسليط الضوء على الأضرار التي لحقت بالبيئة السورية وإطلاق مناشدات للحصول على الدعم الدولي، ما يمكن أن يعزز جهود إعادة الإعمار.

وأشار الرفاعي إلى أن الأثر المتوقع لمشاركة الرئيس أحمد الشرع يعتبر بالغ الأهمية ويتمثل في:



١. إعادة بناء العلاقات الدولية: قد تسهم مشاركة الرئيس في تعزيز العلاقات مع الدول الأخرى، خاصة في ظل التركيز الدولي على قضايا المناخ. من الممكن أن تدخل سوريا في شراكات جديدة لتحسين البيئة وتعزيز

الاستثمارات الدولية في المجالات البيئية. ٢. تحفيز الاستثمارات: من المتوقع أن يؤدي التصريح عن التزامات بيئية والمشاركة الفعالة في مؤتمر COP30 إلى جذب استثمارات خارجية، تساهم في تمويل

مشروعات تحسين البيئة والبنية التحتية المدمرة.

٣. السياسات البيئية: باشرت الحكومة السورية وضع خطط سياسية تهدف إلى تعزيز العدالة البيئية وزيادة الوعي حول أهمية حماية الموارد الطبيعية. يمكن لمؤتمر COP30 أن يوفر توجيهات إضافية في هذا المجال.

أما عن التحديات والمخاطر أضاف الرفاعي رغم الفوائد المحتملة، تواجه سوريا عدة تحديات: التغيرات المناخية: تواجه سوريا تهديدات بيئية حادة، بما في ذلك ندرة المياه وتدهور الأراضي. يجب الأخذ في الاعتبار كيفية التعامل مع هذه القضايا خلال المؤتمر.

الاحتياجات المالية: يشير مؤتمر COP30 إلى الأهمية الملحة للتمويل الدولي، حيث يُتوقع أن يكون هناك تحد في تأمين الموارد المالية اللازمة لمشاريع المناخ.

بناء شراكات استراتيجية

تمثل مشاركة سوريا في مؤتمر COP30 فرصة قيمة لإعادة تأهيل دورها على الساحة الدولية من خلال تسليط الضوء على القضايا البيئية الحرجة. يجب أن تركز سوريا على بناء شراكات استراتيجية وتحقيق الاستفادة من المناخ الدولي الجديد، والذي يعزز من قدرتها على رسم ملامح الاقتصاد الأخضر والمستدام. إن النجاح في استغلال هذه الفرصة يعتمد على قدرة القيادة السورية على تحقيق توازن بين المطالب الداخلية والتوجهات العالمية نحو العدالة البيئية والتنمية المستدامة.

مشاركة نوعية هذا العام في مؤتمر المناخ COP30

الحرية . سراب علي:

تأتي مشاركة سوريا في مؤتمر COP30 للعالم حدثاً نوعياً لتشكل محطة محورية في عودتها إلى الساحة البيئية الدولية بعد سنوات طويلة من العزلة والحصار.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور كامل خليل اختصاصي مكافحة التلوث البيئي في المعهد العالي لبحوث البيئة بجامعة اللاذقية لـ"الحرية"، أن المشاركة السورية في هذا المؤتمر تمثل خطوة كبيرة وإيجابية بكل المقاييس، حيث إن سوريا التي عانت خلال السنوات الماضية من حرائق واسعة وجفاف شديد، تعود اليوم لتطرح رؤيتها البيئية وتشارك بفاعلية في صياغة مستقبل المناخ العالمي.

عودة إلى الساحة البيئية الدولية

يرى الدكتور خليل أن مشاركة سوريا في مؤتمر COP30 "هي بمثابة عودة الأوكسجين إلى الجسد البيئي السوري بعد سنوات من الانغلاق. مشيراً إلى أن البيئة كانت أحد أكثر القطاعات تضرراً من الأزمات، خصوصاً مع فقدان الغطاء النباتي في الغابات التي كانت تشكل خزانات للكربون.

نحو نظام مناخي أكثر عدلاً

حول الرسائل التي تسعى سوريا لإيصالها في المؤتمر، أوضح الخبير البيئي أن سوريا تحمل رسالة مزدوجة: الأولى هي التأكيد على مسؤولية الدول الصناعية الكبرى عن تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري، والثانية هي المطالبة بنظام مناخي أكثر عدلاً يُراعي احتياجات الدول النامية والمتضررة.

وأضاف: إن الدول الصناعية تسببت تاريخياً في ارتفاع درجات الحرارة العالمية، فيما تتحمل الدول النامية، مثل سوريا الآثار الأشد من جفاف وتصحّر وحرائق، مشيراً إلى أن سوريا تسعى لتكون جزءاً من الحل لا من المتفرجين، من خلال الانخراط في مبادرات خفض الانبعاثات وتبني سياسات للطاقة النظيفة.

نقطة تحول

ويعتبر خليل أن هذه المشاركة قد تشكل نقطة تحول حقيقية في إعادة تموضع سوريا ضمن النظام المناخي العالمي، مضيفاً أن المرحلة المقبلة ستشهد تعزيز

التعاون مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية في مجالات إعادة تشجير الغابات، وإحياء الأنظمة البيئية المتضررة، وإطلاق مشاريع في مجالات الطاقة الشمسية والرياح.

وأشار إلى أن سوريا قطعت خلال السنوات الأخيرة خطوات نوعية نحو الطاقة البديلة من خلال تسهيلات مالية ومشاريع محلية لتزويد أنظمة الطاقة الشمسية، تمهيداً لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

ملامح النهضة البيئية المقبلة

وبحسب الدكتور خليل، فإن النهضة البيئية في سوريا تركز على أربع ركائز رئيسية وهي: ١. إعادة تأهيل الغابات وحمايتها من الحرائق باعتبارها

الخزان الأهم للكربون.

٢- التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة (الرياح، الشمس، الوقود الحيوي).

٣-تحفيز استخدام وسائل النقل النظيفة، مثل السيارات الكهربائية.

٣- إعادة بناء التعاون الإقليمي والدولي لعقد اتفاقيات بيئية مشتركة، خاصة في مجال مكافحة الجفاف وحماية الموارد المائية.

كما ختم خليل بالقول: إن مشاركة سوريا في COP30 ليست مجرد حضور رمزي، بل هي تعبير عن إرادة وطنية للانخراط مجدداً في القضايا العالمية، وإثبات أن سوريا قلب الشرق الأوسط، و يمكن أن تكون جزءاً فاعلاً في بناء مستقبل مناخي أكثر توازناً وعدلاً.

التداول في سوريا

ظاهرة اقتصادية خطيرة تشبه أشكال المقامرة الرقمية بعيداً عن الاستثمار المالي المنظم

الحرية – ربا أحمد

نشأت ظاهرة التداول في سوريا خلال الآونة الأخيرة بصورة واضحة ، وأصبحت الدعوة للمشاركة فيها أحاديث الشباب اليومية ، لتتحول المنازل إلى غرف مغلقة يجلس فيها الأبناء أمام اللابتوبات لساعات .

منصات متداولة

حيث أشار الشاب إباد أن الشباب اليوم يبحثون عن فرص عمل ولا يجدون، والتداول كان موجوداً في طرطوس ولكن ضمن حدود ضيقة ، بينما اليوم بات ظاهرة واضحة لسهولة التداول بعد فتح العديد من المنصات في سوريا ، مشيراً إلى أن خطورتها تنشأ من الجهل في التعامل والتداول، ولكن من يمتلك بعض المعلومات ويتابع جيداً سيكون قادراً على تحقيق الأرباح، وهي ظاهرة عالمية ولكن في سوريا محدودة لأسباب لوجستية ومصرفية.

وعن كيفية البدء بالتداول أوضح إباد أنه أولاً يتم اختيار شركة تداول دولية موثوقة ومرخصة من هيئات تنظيمية قوية (مثل CySEC أو FCA) ليتم بعدها فتح حساب تداول عبر الموقع الرسمي للشركة وتوثيق الحساب بتقديم وثائق هوية (مثل جواز السفر) وإثبات سكن ، ومن ثم يتم إيداع الأموال في حساب التداول الخاص عبر الطرق المتاحة، مثل الحوالات الدولية أو خدمات الدفع الإلكتروني.

فيتم تحميل منصة التداول الخاصة بالشركة على الجهاز (هناك تطبيقات ويب، ومنصات للهواتف، ومنصات لسطح المكتب) والبدء بالتداول في الأسواق العالمية.

مخاطر التداول

وعن مخاطر التداول أشار الشاب عبادة أنّ الأهم هو اختيار منصة تداول حقيقية وليست وهمية والتي ذهب ضحيتها آلاف الشباب السوري في الآونة الأخيرة، فالمنصات العالمية موثوقة منذ سنوات طويلة ، والحد الأدنى للمبلغ المودع هو ٢٠٠ دولار، حيث تتم دعوة الأصدقاء والمعارف للمشاركة وتصبح لديك أفرع لشجرتك الإلكترونية لتتلقى مبالغ عن كل فرد وهكذا، وهناك منصات تداول بالذهب أو بالعملة الإلكترونية وغيرها من الأنواع.

الشباب عبادة لغت إلى أنّ البدء بالتعامل دون أي خلفية معرفية عن الأمر كارثة كبرى، لأن التداول يحتاج إلى إستراتيجية وانضباط وصبر كون الأرباح لن تبدأ قبل أشهر، والشباب في طرطوس يتعاملون مع الأمر بالتقليد الأعمى ورغبة بكسب الأموال فقط، فيتخذون قرارات عاطفية ويتعاملون باندهفاع من دون حسابات دقيقة، بينما الأمر أكثر تعقيداً ولكن بالمقابل ليس بالصعوبة الكبيرة .



أسباب امتناع تنظيمه

وأشار أحمد إلى أنّ هناك ثلاثة أسباب لامتناع المصرف المركزي عن تنظيمه، أولها أسباب مالية ومصرفية ، فالنظام المصرفي السوري معزول فعلياً عن النظام المالي العالمي بسبب العقوبات، فلا توجد قدرة على التحويلات البنكية الدولية أو الربط مع وسطاء تداول مرخصين عالمياً بينما التداول يحتاج إلى بنية مالية تتعامل بالعملة الأجنبية وتدار بالشغافية الدولية (KYC, AML)، وهي غير متاحة داخل سوريا. وثانيها أسباب أمنية وتنظيمية ، فالمصرف المركزي يخشى من تسرب الأموال عبر قنوات غير خاضعة للرقابة، سواء لغسل الأموال أو لتمويل عمليات خارجية ، إضافة إلى غياب التشريعات الخاصة بالأصول الرقمية يجعل من الصعب ضبط أي مخالفات أو حماية المتداولين من المنصات الوهمية. ويضيف أحمد أنّ ثالث الأسباب هي اقتصادية وسياسية ، على اعتبار أنّ النظام الاقتصادي السوري يقوم على التحكم المركزي وليس على حرية رأس المال أو الأسواق، والتداول بطبيعته يعتمد على حرية تدفق الأموال والمعلومات وبالتالي تشريع هذا القطاع يعني اعترافاً ضمناً باقتصاد رقمي عابر للحدود، وهو أمر يتعارض مع طبيعة النظام المالي الحالي القائم على الرقابة الشديدة على القطع الأجنبي.

التداول قطاع اقتصادي أم ظاهرة خطيرة؟

وأكد أحمد أنه في العالم يمثل التداول (الفوركس والعملة الرقمية) قطاعاً مالياً ضخماً، لكنه ليس "إنتاجياً"؛ هو نشاط مضاربي يعتمد على التحليل المالي والتقلبات السعرية.

وفي الاقتصادات المتقدمة، يُعدّ التداول أحد أذرع القطاع المالي المنظم، يُخضع للضرائب والرقابة ويُعدّ من أدوات السيولة.

أما ضمن سوريا، فالوضع مختلف جذرياً ، لأنّ التداول هنا لا يدخل ضمن الناتج المحلي، ولا يخضع لأي رقابة، ولا يحظى بحماية قانونية، وبالتالي لا يمكن اعتباره "قطاعاً اقتصادياً"، بل هو حتى الآن ظاهرة اقتصادية خطيرة تبرز بين الجهل المالي والطموح المعيشي، تشبه أشكال المقامرة الرقمية أكثر مما تشبه الاستثمار المالي المنظم.

ففي العالم يحدّ التداول قطاعاً مالياً منظماً بينما في سوريا هو ظاهرة اجتماعية واقتصادية غير مشروعة وغير مضبوطة، تعكس الأزمة الاقتصادية أكثر مما تمثل حلاً لها.

صفحات التواصل الاجتماعي

بالمقابل انتشرت على منصات التواصل الاجتماعي إعلانات عن دورات تدريبية لتعليم أسس التداول ومخاطره، بصورة علنية ، بينما تم إنشاء عشرات المجموعات للمتداولين في سوريا على منصات التواصل ، وبعد التدقيق في منشوراتها ، تجد أن معظم المتداولين يطلبون وسطاء محليين لصرف الأرباح مقابل أجور مرتفعة ، إضافة إلى الاستفسارات المتكررة عن أسماء منصات ومقدار ضمان التداول فيها ، لتجد أن fcc و منصة "بينانس" الأكثر استخداماً ، حيث الأخيرة أعلنت في حزيران ٢٠٢٥ ، أنه بعد رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا، يمكن للسوريين الولوج إلى خدماتها الكاملة، بما في ذلك تداول أكثر من ٣٠٠ عملة ورمز رقمي، والتداول الفوري والفوري المعقد، وخدمات التحويل عبر "بينانس باي" (Binance Pay).

التداول غير مشرع في سورية

الباحث الاقتصادي شادي أحمد أوضح أنه حتى الآن، التداول عبر الإنترنت (وخاصة تداول العملات الرقمية أو الفوركس) ليس نشاطاً مشروعاً أو منظماً رسمياً في سوريا ، ولا يوجد أي ترخيص صادر عن مصرف سوريا المركزي أو هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية يجيز ممارسة هذا النوع من الأنشطة، بمعنى أدق، التداول يُمارس اليوم بحكم الواقع لا بحكم القانون، وغالباً عبر منصات أجنبية تُستخدم من داخل سوريا بطرق غير رسمية، عبر وسطاء أو عبر أدوات تجاوز القيود التقنية.

أي هو نشاط غير مشرّع رسمياً، لكن يُمارس على نطاق واسع وبات يشكل اقتصاداً موازياً صغيراً، خصوصاً بين الشباب الباحثين عن الدخل السريع.



خبير يدعو إلى اعتماد «اقتصاد الفرص»..

بناء الهوية الاقتصادية لسوريا الجديدة محرك الاستقرار والازدهار

الحرية- رشا عيسى

تواجه سوريا، بعد عقد من الصراع، تحدياً وجودياً يتمثل في إعادة بناء اقتصادها المدمر، لكن هذا التحدي يحمل في طياته فرصة فريدة لإعادة تعريف هويتها الاقتصادية، ليس فقط كمسار للتعافي، بل كركيزة أساسية للاستقرار السياسي والاجتماعي المستدام.

إن الهوية المقترحة اقتصاد مفتوح، متنوع، ومستدام، يعتمد على الابتكار، الشراكات الإقليمية، والحوكمة الشفافة، مع تجنب فخاخ الاعتماد على الموارد الطبيعية أو الديون غير المستدامة، وتشكل خريطة طريق نحو مستقبل مزدهر.

يُظهر الاقتصاد صورة قاتمة، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٨٣٪ منذ عام ٢٠١٠، ووصل ٢٩٪ من السكان تحت خط الفقر، لقد دمر الصراع ٤٠٪ من البنية التحتية، وأفقد ٥٠٪ من القدرة الإنتاجية الصناعية، وشهد هجرة ملايين الكفاءات، وفقاً لتقرير البنك الدولي (يوليو ٢٠٢٥)، يُتوقع نمواً متواضعاً بنسبة ١٪ فقط في عام ٢٠٢٥، ما يؤكد الحاجة الملحة لتدخل هيكلي.

وتتمثل التحديات الرئيسية التي تعوق التعافي كما يحددها الخبير في السياسات الاستراتيجية والاقتصادية والإدارية الدكتور هشام خياط لـ (الحرية) بـ:

١- الأمن والاستقرار: النزاعات المستمرة وعدمه اليقين الأمني يثبطان الاستثمار المحلي والأجنبي، كما يتضح من تجربة ليبيا، حيث أدت الخلافات الإقليمية إلى شلل قطاع النفط لأشهر، ما كلف الاقتصاد مليارات الدولارات.

٢- القيود المالية: تعاني سوريا من سيولة محدودة، وعقوبات دولية معلقة تحد من الوصول إلى الأسواق العالمية، وديون خارجية تقدر بنحو ٢٠ مليار دولار، كما تقدر تكلفة إعادة الإعمار بين ٢٥٠-٤٠٠ مليار دولار، وهو مبلغ يفوق بكثير حجم الاقتصاد الحالي (٢١ مليار دولار)، ما يستدعي حلاً تمويلية مبتكرة وغير تقليدية.

٣- القطاع غير الرسمي: يشكل هذا القطاع ما يقدر بـ ٧٠٪ من الاقتصاد، ما يعوق قدرة الدولة على جمع الضرائب، وتوفير الخدمات، وتنظيم سوق العمل. هذه الظاهرة تفاقم في سياقات الصراع مثل اليمن وسوريا، حيث أدت إلى "غير رسمية" اقتصادية متزايدة، ما يقوّض أسس التنمية المستدامة.

٤- التحديات الإقليمية: المنطقة ككل تعاني من تداعيات النزاعات، حيث ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الشرق الأوسط بنسبة ٢٪ تحت مستويات ما قبل الحرب، مع تأثيرات سلبية على السياحة والتجارة والاستثمار.

هذه التحديات ليست فريدة من نوعها وفقاً للدكتور خياط، ففي العراق، أدى الاعتماد المفرط على النفط إلى عدم التوازن الاقتصادي والفساد، بينما نجحت تجارب خارج المنطقة مثل رواندا في تحقيق نمو سنوي بنسبة ١٥٪ من خلال التنويع الاقتصادي والتركيز على الحوكمة.

اقتصاد الفرص

ورأى خياط أنه لتحقيق الاستقرار والازدهار، يجب أن تتبنى سوريا هوية اقتصادية واضحة المعالم، تركز على الانفتاح والتنوع والاستدامة، هذه الرؤية تقوم على أعمدة رئيسية:

– التنويع الهيكلي وبناء اقتصاد مرن ومتعدد الأوجه بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد.

– والتركيز على تطوير قطاعات متعددة ذات قيمة مضافة عالية الزراعة والأغذية (٣٠٪ من الاستثمار المستهدف) وإعادة إعمار ٢ مليون هكتار من الأراضي الزراعية، مع التركيز على المحاصيل ذات القيمة العالية مثل الزيتون والفواكه والخضراوات، لتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص عمل، والتحول إلى مصدر رئيسي للمنتجات الزراعية المصدرة إلى السوق الخليجي يقدر بـ ٥٠ مليار دولار سنوياً، ويتحقق ذلك من خلال تحديث أساليب الري، دعم المزارعين بالتقنيات الحديثة، تطوير سلاسل القيمة، وجذب الاستثمارات في الصناعات الغذائية التحويلية.

كما تعد الطاقة والصناعة (٤٠٪ من الاستثمار المستهدف). ويبيّن خياط أن خصخصة الموانئ والمصانع الحكومية مهمة لجذب استثمارات أجنبية مباشرة تقدر بـ ١٠ مليارات دولار.

كما أن التحول نحو الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية في الصحراء السورية، يمكن أن يوفر حلاً مستداماً للطاقة ويجذب استثمارات خضراء. بما يساهم في إعادة بناء القدرة الصناعية، وتوفير طاقة نظيفة ومستدامة، وخلق فرص عمل في قطاعات جديدة، ما يتطلب إصلاح الإطار القانوني لجذب الاستثمار، تقديم حوافز للشركات، وتطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة.

التكنولوجيا والخدمات

كما بين خياط أن التكنولوجيا والخدمات تشكل (٣٠٪ من الاستثمار المستهدف) ويمكن الاستفادة من القوى العاملة الشابة من خلال تدريب ٥٠ ألف شاب على مهارات الذكاء الاصطناعي والتجارة الإلكترونية والبرمجة. وإنشاء مناطق حرة رقمية ومراكز ابتكار، وبذلك يتحقق هدف بناء اقتصاد المعرفة، وتوفير فرص عمل

عالية القيمة، وجذب الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا، والإجراءات لتحقيق ذلك تتطلب تطوير البنية التحتية الرقمية، وإنشاء حاضنات أعمال، وتوفير بيئة تنظيمية داعمة للشركات الناشئة، على غرار نموذج دبي في الإمارات العربية المتحدة.

الاندماج الإقليمي بوابة للنمو والتعاون

الدكتور خياط أكد أنه يجب أن تسعى سوريا بنشاط لإعادة دمج نفسها في الاقتصاد الإقليمي والعالمي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة، مع دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات السورية، والوصول إلى أسواق تضم ٥٠٠ مليون مستهلك.

والاستفادة من الالتزامات الدولية توجيه التزامات بروتوكسل (٨٠٥ مليارات يورو) نحو دعم البنية التحتية الحيوية التي تسهل التجارة والربط الإقليمي، والتعاون في المشاريع الكبرى كمشاريع إقليمية للبنية التحتية (طرق، سكك حديد، أنابيب) لتعزيز مكانة سوريا كجسر تجاري.

وركز الخبير في السياسات الاستراتيجية والاقتصادية على الحوكمة والشمول كأسس الاستقرار والثقة، حيث لا يمكن لأي رؤية اقتصادية أن تنجح دون حوكمة قوية وشاملة، ومكافحة الفساد وسن وتطبيق قوانين صارمة لمكافحة، وإنشاء هيئات مستقلة للرقابة والمساءلة، والشفافية في العقود الحكومية وإدارة الموارد، وتطوير بنوك رقمية وبرامج للتمويل الأصغر لـ "جعل غير القابل للبنوك قابلاً للبنوك"، ما يتيح الوصول إلى الخدمات المالية للقطاع غير الرسمي والشركات الصغيرة، والشمول الاجتماعي عبر إطلاق برامج خاصة لتمكين المرأة (٣٠٪ من المساعدات المخصصة يمكن أن توجه لدعم مشاريعها)، وإعادة دمج العائدين والنازحين



في سوق العمل والمجتمع، وتوفير شبكات أمان اجتماعي.

بوصلة نحو التعافي

الدكتور خياط أوضح أن التجارب الإقليمية والدولية تقدم دروساً قيمة لسوريا، بناءً على تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٢٤) ودراسات البنك الدولي حول الشرق الأوسط ويصنفها الدكتور خياط كما يلي:

– الدروس الإقليمية (الشرق الأوسط) وخاصة في العراق وليبيا: فشلت جهود إعادة الإعمار في هذه الدول بسبب السيطرة السياسية على الموارد الطبيعية (النفط)، ما أدى إلى تفشي الفساد، وتغذية النزاعات الداخلية، وإعاقة التنويع الاقتصادي. الدرس المستفاد أنه يجب التركيز على التنويع الاقتصادي المبكر وتجنب "لعنة الموارد" من خلال حوكمة شفافة للموارد الطبيعية.

– وهناك مثال لبنان (ما قبل ٢٠١٩)، حيث حقق نجاحاً جزئياً في قطاعات مثل الطاقة عبر الشراكات العامة-الخاصة، لكن الاعتماد المفرط على الديون الخارجية لتمويل هذه المشاريع أدى في النهاية إلى انهيار اقتصادي شامل. الدرس المستفاد هنا يجب أن تكون الشراكات والتمويل مستدامين، مع تجنب فخاخ الديون غير المستدامة.

– ومثال آخر يعرضه خياط وهو غزة، وظهرت إمكانية التمويل الدقيق (microfinance) في دعم التعافي الاقتصادي على المستوى الشعبي، حيث يمكن أن يدعم ٣٠٪ من جهود إعادة الإعمار. والدرس المستفاد دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتمويل الأصغر ضروري لتمكين المجتمعات المحلية.

سوريا والاندماج الإقليمي

يمكن لسوريا الاستفادة من علاقاتها التاريخية والجغرافية مع تركيا (حجم تجارة متوقع ١,٩ مليار دولار في ٢٠٢٥)، ودول الخليج للاستثمار في الطاقة المتجددة والبنية التحتية والدرس المستفاد: الاندماج الإقليمي والتجارة البينية يمكن أن يكونا محركين للنمو.

الدروس الدولية

يذكر الدكتور خياط بتجارب في كولومبيا ورواندا وأفغانستان، ويخلص إلى التأكيد أن بناء "سوريا بـ"اقتصاد الفرص" ليس مجرد خطة اقتصادية، بل هو مشروع وطني لإعادة بناء الثقة، وتعزيز اللحمة الاجتماعية، وترسيخ الاستقرار السياسي، من خلال تبني هوية اقتصادية تركز على التنويع، الاندماج الإقليمي، والحوكمة الشفافة والشمولية، يمكن لسوريا أن تتجاوز تحدياتها الحالية وتستغل إمكانياتها الهائلة لتصبح نموذجاً للتعافي والازدهار في المنطقة، ويتطلب هذا التزاماً سياسياً قوياً، ودعماً دولياً منسقاً، ومشاركة واسعة من جميع أطراف المجتمع السوري.

وزير المالية يعلن زيادات جديدة في الرواتب قريباً تشمل قطاعات الصحة والتعليم والتربية

تطوير النظام المحاسبي الحكومي

من جانبه، أوضح معاون وزير المالية لشؤون الموازنة محمد أبازيد أن الوزارة بدأت بإعادة بناء النظام المحاسبي الحكومي وفق أحدث المعايير العالمية، ليكون أكثر مرونة وشفافية، معتمداً على مبادئ المساءلة والمكاشفة. وأشار أبازيد إلى أن الوزارة، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، حافظت على استمرارية الإنفاق العام وضمان توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية للمواطنين.

توازن بين خدمة المواطن وتحقيق الإيرادات

بدوره، أكد معاون وزير المالية للشؤون القانونية والإدارية إقبال غزال أهمية إيجاد توازن بين خدمة المواطن ومصلحة الدولة في تحصيل الحقوق المالية، موضحاً أن تحصيل حقوق الدولة يساهم في استدامة الخدمات العامة وتهيئة بيئة استثمارية مستقرة، لاسيما خلال مرحلة إعادة الإعمار. ويأتي هذا الاجتماع ضمن سلسلة اجتماعات دورية تعقدها وزارة المالية لتعزيز التكامل المؤسسي ورفع مستوى الأداء في القطاع المالي، بما يخدم الأهداف الوطنية في مجال الإدارة المالية العامة.



استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر

وأكد الوزير برنية أن الوزارة تستعد لإطلاق استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفقر خلال الأسابيع القادمة، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بهدف دعم الفئات الأشد حاجة وتحسين ظروفها المعيشية من خلال برامج تمويلية وتنموية واضحة. وشدد على أن السياسة المالية السورية

الحرية

أعلن وزير المالية محمد يسر برنية أن الوزارة ستعمل خلال الأسابيع القليلة المقبلة على رفع رواتب العاملين في قطاعات الصحة والتعليم والتربية، وذلك ضمن خطة شاملة لإصلاح منظومة الأجور والرواتب في سوريا، والتي ستشمل لاحقاً جميع الوزارات والقطاعات خلال العام القادم.

وأوضح الوزير برنية خلال اجتماع موسّع مع مديري مديريات المالية في المحافظات والعاملين في الإدارة المركزية، أن عملية الإصلاح المالي بدأت بزيادة رواتب العاملين في الدولة بنسبة ٢٠٠٪، تلتها زيادات في قطاعات العدل والداخلية والدفاع، مؤكداً أهمية استمرار هذا النهج ضمن الخطة الوطنية الشاملة لتحسين الدخل والمعيشة.

وأشار الوزير إلى أن وزارة المالية تعمل على تحسين رواتب المتقاعدين العسكريين بما يحقق العدالة والإنصاف، مبيّناً أن هناك لجنة خاصة تدرس آليات إعادة الممتلكات الخاصة لأصحابها ضمن الإجراءات القانونية المعمّدة.

الكهرباء بين الاستدامة والعدالة الاجتماعية.. تعديل الأسعار يفتح باب الإصلاح

الحرية – لوريس عمران

أعلنت الحكومة السورية عن تعديل أسعار الكهرباء لمختلف الشرائح، في خطوة تهدف إلى ضمان استقرار قطاع الطاقة وتحسين استدامته، يأتي هذا القرار في ظل التوجهات العامة لسيادة الرئيس أحمد الشرع لإعادة ضبط قطاع الكهرباء بما يتناسب مع التحديات الاقتصادية الراهنة.

و بدأت وزارة الكهرباء بإعادة هيكلة التسعيرة وفق دراسة فنية شاملة راعت الفوارق بين كلفة الإنتاج وسعر البيع الحالي، بالإضافة إلى تأمين الموارد اللازمة لصيانة الشبكات وتقليل الأعطال، مع الحفاظ على استمرار الخدمة للمنازل والمشاريع الإنتاجية.

الخبير الاقتصادي الدكتور حسام خليلو أكد لـ "الحرية" أن رفع الأسعار لا يعني التخلي عن الدعم، بل إعادة توجيهه للفئات المستحقة، موضحاً أن تسعير الطاقة بشكل أقرب إلى التكلفة يشجع على ترشيد الاستهلاك ويقلل من الهدر، ما ينعكس إيجاباً على استقرار الخدمة وجودتها لاسيما في القطاعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

ولفت خليلو إلى أن هذا التعديل يأتي في وقت تواجه فيه سوريا تحديات كبيرة في تأمين موارد الطاقة بعد سنوات من الضغط على البنية التحتية وارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة، بالإضافة إلى أن الحكومة تعمل حالياً على تطوير قدرات التوليد بما في ذلك إدخال الطاقات المتجددة لتعزيز الاعتمادية وتقليل الفاقد.

وبين الدكتور خليلو أن تعديل أسعار الكهرباء يحمل أبعاداً اجتماعية لا تقل أهمية عن جوانبه الاقتصادية، حيث



من خلال تحسين جودة الخدمة وتقليل فترات الانقطاع، بالإضافة إلى توفر بيئة أكثر ملاءمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويرتقي بمستوى المعيشة على المدى البعيد.

وفي ختام حديثه لفت الدكتور خليلو إلى أن تعديل الأسعار يمثل خطوة ضمن مسار إصلاحي اقتصادي أوسع، يهدف إلى تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي والعدالة الاجتماعية، عبر برامج دعم موجهة للفئات محدودة الدخل وخطط واضحة لرفع كفاءة المنظومة الكهربائية.

إن رفع الأسعار قد يشكل عبئاً على بعض الأسر محدودة الدخل، مضيفاً بأن الخطوة تهدف في جوهرها إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للدعم وضمان استمراريته للفئات التي تحتاجه فعلاً.

مبيناً أن تسعير الكهرباء بما يتناسب مع التكلفة الفعلية سيساهم في ترسيخ ثقافة الترشيد داخل المجتمع، ويعزز الوعي بترشيد استهلاك الطاقة، ما يقلل من الهدر ويحافظ على الموارد الوطنية، وأن استقرار قطاع الكهرباء سينعكس إيجاباً على حياة المواطنين اليومية

فجوة كبيرة تهدد سلامة الثروة الحيوانية.. ثروتنا الحيوانية جائعة وإنقاذها متوافر من مخلفات الإنتاج الزراعي المقدرة كميته 11 مليون طن سنوياً

الحرية – مركزان الخليل

يعاني قطاع الثروة الحيوانية اليوم من مشكلة كبيرة في مجال تأمين المادة العلفية ومستلزمات التربية الرئيسية، إلى جانب مشكلة أكبر تكمن في تهريب الثروة الحيوانية الى الخارج وهذا بدوره يهدد الى حد كبير حالة التعافي التي تسعى الحكومة لتحقيقها في هذا القطاع؟

طاقات علفية متنوعة

الخبير في التربية الزراعية والحيوانية عبد الرحمن قرنفلة يرى في حديثه لـ "الحرية" أن المادة العلفية تعتبر عاملاً التمكن الأول للثروة الحيوانية، بكل أنواعها وفئاتها وتقليدياً تتكون أعلاف الحيوانات المجترة (إبل ،جاموس،خيول أبقار..أغنام.. ماعز) من الأعلاف المركزة التي تحتوي على الطاقة أو البروتين بنسبة عالية مثل الحبوب النجيلية كالشعير، والشوفان والذرة الصفراء، والحبوب البقولية مثل البيقية والكرسنة وغيرها ومن الأعلاف المائلة التي تحتوي نسباً مرتفعة من الألياف، مثل أتبان الحبوب، ومخلفات طحنها وتصنيعها، وكذلك الأعلاف الخضراء ونباتات المراعي الطبيعية..

أما أعلاف الدواجن فتتكون بشكل رئيسي، من حبوب الذرة الصفراء، وكسبة فول الصويا، وبعض الإضافات العلفية كالأحماض الأمينية والفيتامينات وغيرها.

نقص في تلبية الاحتياجات

رغم كل ذلك في رأي " قرنفلة" فإن ثروتنا الحيوانية تعاني من نقص في تلبية احتياجاتها الحقيقية، من العناصر الغذائية، نتيجة وجود فجوة كبيرة بين احتياجات الحيوانات من الأعلاف، وبين ما يتم إنتاجه محلياً منها، حيث تم تقدير حجم الفجوة تلك بحوالي ٤ إلى ٥ ملايين طن من الأعلاف الجافة، ونتيجة هذه الفجوة تعاني حيواناتنا من الجوع، ما يقود إلى انخفاض إنتاجها وضعف مناعتها وتعرضها للأمراض بشكل أكبر.

الحل متاح ورخيص جداً

"قرنفلة" يؤكد عند تحليل هذا الواقع، والبدايل الممكنة تظهر أمامنا ثلاثة خيارات للخروج من عنق الزجاجة والتغلب على هذه الفجوة العلفية :

١ - خفض أعداد الثروة الحيوانية بما يتناسب وحجم الإنتاج المحلي من الأعلاف؛ وهو خيار منطقي لكنه غير عملي بسبب الحاجة المتزايدة لمنتجات الثروة الحيوانية، التي نستورد كميات كبيرة منها، لذلك تم استبعاد هذا الخيار.

٢ - استيراد حاجة الثروة الحيوانية للأعلاف من خارج القطر، وهو يبدو خياراً عملياً حيث تتوفر في الأسواق الدولية، كميات كبيرة من الأعلاف، لكن هذا الخيار يستنزف مخزون البلاد من القطع الأجنبي اللازم للاستيراد، ويحتاج مبالغ ضخمة من القطع النادر وأيضاً تم استبعاد هذا الخيار.

الخيار الواقعي والأفضل

بقي الخيار الثالث والذي يكمن في تحسين استخدام المخلفات الزراعية في تغذية الحيوان، حيث تشير المصادر العلمية الى توفر حوالي ١١ مليون طن سنوياً من المخلفات الزراعية السورية النباتية والحيوانية (أتبان قمح وشعير،أتبان البقوليات، سيقان وقوالح الذرة، قشرة بذور القطن،عروش الفول السوداني، قشور الفول والبازلاء، مخلفات الصناعات الغذائية، مخلفات صناعة الألبان، فرشاة الفروج وزرق الدواجن، مخلفات صناعة الأسماك)، وبعض هذه المخلفات تستخدم في تغذية الحيوان مباشرة لكنه استخدام غير اقتصادي، نتيجة عدم قدرة الحيوان على الاستفادة منها على هيئتها الخام..

| تفاصيل أكثر على الموقع

ينتج نحو ٧ أطنان في كل دورة.. مشروع استزراع الأسماك مشروع صغير يغني عن الحاجة ويوفر فرص للعمل

نظام تهوية مستمر، ما يضمن بيئة صحية للأسماك ويوفر الطاقة بطريقة صديقة للبيئة.

الإنتاج والتسويق

ولفت أحمد أنه خلال الدورة السنوية يتم إنتاج نحو ٧ أطنان من الأسماك في كل دورة، مع قابلية للزيادة مستقبلاً، منوهاً أنه يقوم ببيع الأسماك جملة ومفرق، ويزود المطعم الذي يملكه بالأسماك الطازجة، ما يضيف طابعاً سياحياً للمشروع، ويجذب الزوار لتجربة إطعام الأسماك.

وبيّن أنه يستخدم (أعلاف محلية) مخصصة لتسمين الفروج والبقر، وهي فعالة ومناسبة للأسماك، حيث يقدم حوالي ٢٠٠ كيلو علف يومياً، وتعدل الكمية حسب حرارة المياه، مع وجود برنامج وقائي بإشراف دكتور بيطري يشمل متابعة دورية وفحوصات لضمان سلامة الأسماك وجودة الإنتاج.

وختم أحمد أن مشروع مسمكة نشير هو مشروع صديق للبيئة، وفر فرص عمل عديدة لأبناء القرية، وأسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي، وعزز روح التعاون والتنمية في المنطقة.



أنواع الأسماك وبنية الأحواض

ويضيف: اعتمدت على تربية فصيلة الكارب بأنواعه الثلاثة الناصري، الضاواني، والعشبي، بالإضافة إلى سمك المشط. أما سمك الكارب فيتصف بتحملة نقص الأكسجة ونموه بسرعة، الأمر الذي يجعله مثالياً للإنتاج التجاري، في حين المشط حساس للصقيع. ومن أجل إنجاز هذا المشروع أنشأت

أربعة أحواض إسمنتية بمساحة إجمالية ٣ دونمات، وبعمق متدرج من متر إلى ثلاثة أمتار، مع ميول مدروسة لتسهيل التصريف، وكل حوض مزود بنظام صرف أنبوبي بمصافي خاصة لتصفية الفضلات، وقد تم التنفيذ تحت إشراف مهندس مدني لضمان السلامة والجودة.

ويضيف اعتمدت على الطاقة الشمسية، حيث ركبت ١٦ لوحاً شمسياً، مع بطاريات لتشغيل

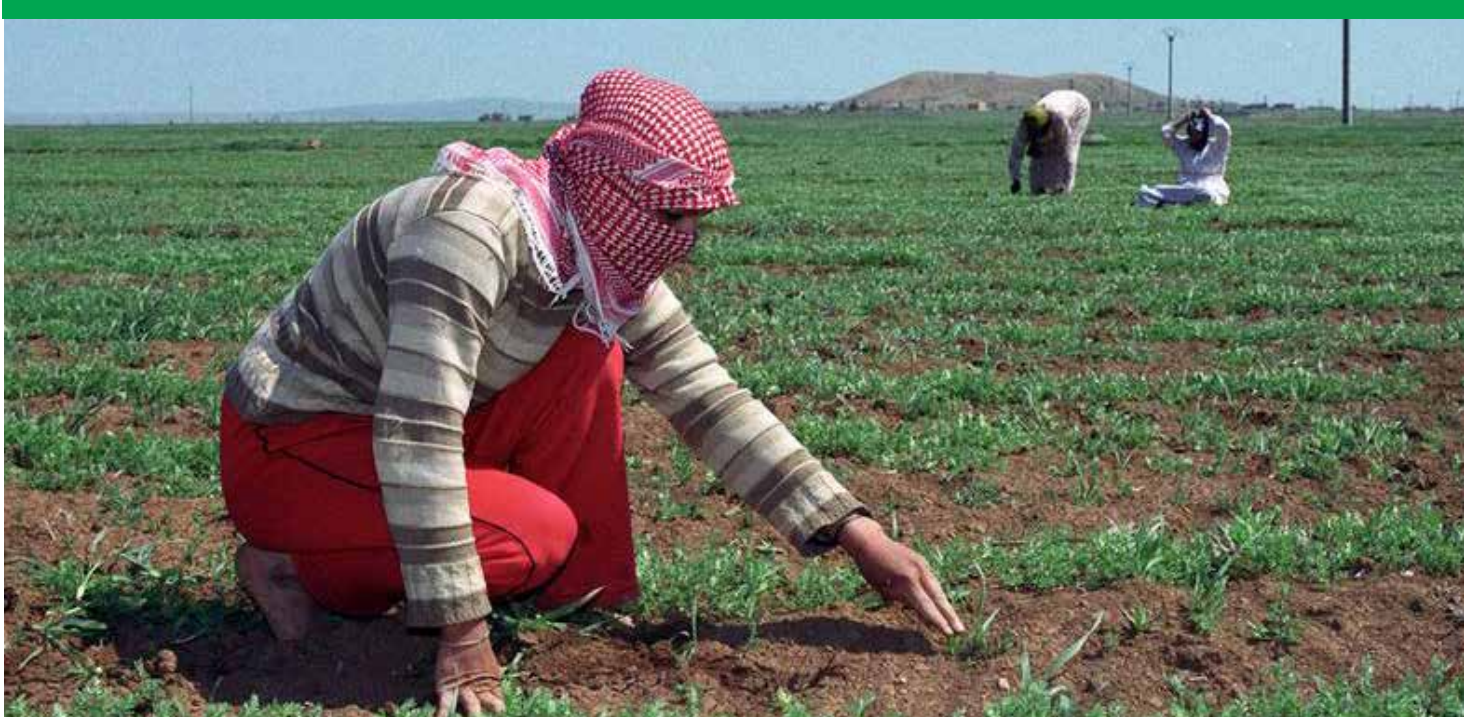
الحرية- فادية مجد:

تبرز المشروعات الصغيرة كأحد أهم محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في المجتمعات الريفية التي تمتلك موارد طبيعية غير مستغلة، حيث تسهم هذه المشروعات في خلق فرص عمل، وتحفيز الإنتاج المحلي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي. ومشروع استزراع أسماك الكارب في قرية نشير في ريف صافيتا يندرج ضمن هذا الإطار، حيث استطاع ناصر أحمد من إنشاء مشروع تنموي متكامل، يجمع بين الاستزراع السمكي، السياحة البيئية، والطاقة النظيفة.

يقول أحمد: نشأت على ضفاف نهر القرية، ولطالما راودتني فكرة استثمار مواردها بطريقة مستدامة، حيث تشكل الأرض الصخرية والنهر العذب بيئة مثالية لبناء أحواض إسمنتية متينة، وتصميم نظام صرف صحي فعال، ما جعل المشروع قابلاً للتنفيذ وواضحاً بالنجاح.

ماذا نفعل بعد أن فقدنا 50٪ من إنتاجنا الزراعي بسبب التغيرات المناخية؟

الحرية - حسام قره باش



كانت سوريا تتصدر الدول العربية بأعلى نسبة من الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع مساحتها الجغرافية الكلية، حيث بلغ مجموع الأراضي القابلة للزراعة حوالي ٦ ملايين هكتار، المستثمر منها زراعياً قرابة ٥ ملايين هكتار، وتشكل الأراضي المروية ١,٥ مليون هكتار والبعيلة ٣,٥ مليون هكتار تقريباً.

وفقدت سوريا نتيجة التغير المناخي منذ العام ٢٠٠٨ حوالي ٥٠٪ من إنتاجها الزراعي، وما زاد الطين بلة، السياسات الزراعية الفاشلة التي اتبعتها النظام المخلوع الذي أدى إلى فقداننا نعمة الاكتفاء الذاتي ووضعنا أمام تحديات وواقع زراعي صعب، يتطلب توجيه الاهتمام الحكومي للزراعة لإعادة سوريا على خارطة النمو الاقتصادي، وكما قال الرئيس أحمد الشرع في منتدى مستقبل الاستثمار ٢٠٢٥ بالسعودية "سوريا غنية بالفرص، وهي بلد زراعية والزراعة فيها مهمة جداً ولديها فائض عن حاجتها وفيها تقريباً ٢٥ مليون نسمة وتستطيع أن تطعم ٢٥٠-٣٠٠ مليون شخص".

هل نأكل مما نزرع؟

الخبير في الاقتصاد الزراعي وعضو مجلس إدارة جمعية حماية المستهلك المهندس حسام القصار، أكد لـ "الحرية" أن مقولة "نأكل مما نزرع" لم يعد لها وجود على أرض الواقع إلّا بنطاق ضيق جداً كون أغلب إنتاج المحاصيل التي كنا نزرعها كانت تغطي احتياجاتنا وصارت فيما بعد لا تسد نصف أو حتى ربع حاجتنا منها. وأكمل القصار حديثه بأنه لم يعد هناك ما يدعى بالاكتفاء الذاتي، وأغلب منتجاتنا الزراعية لا تحقق ذلك، وبالتالي نضطر لاستيراد ما ينقصنا من المنتجات الزراعية والغذائية بشكل يفوق ما نصدره، وهو ما جعل ميزاننا التجاري الكلي سلبياً.

وقال خبير الاقتصاد الزراعي: تراجع مستويات الاكتفاء الذاتي بحيث لم تعد كما كانت ولاسيما في المحاصيل الإستراتيجية كالقمح والشعير والقطن والشوندر السكري، فالقمح على سبيل المثال صرنا نستورده خلال السنوات الأخيرة بعد أن كنا ننتج أكثر من ٥ ملايين طن ونحقق فائضاً تصديرياً منه، مضيفاً أن تقليص المساحات المزروعة وتدهور الإنتاج المحلي كثيراً جعله لا يغطي ٢٠٪ من الاحتياج الحقيقي، وهو أدنى مستوى تشهده سوريا، ولذلك تحولنا من دولة منتجة إلى مستهلكة، ليس لها يد من الاستيراد لتغطية النقص الحاصل وتلبية حاجة المواطن من الحبوب واللحوم والزيت والسكر..الخ.

لماذا تراجعنا؟

أسباب تراجع إنتاجنا الزراعي متعددة، ولعل أهمها كما يجمها القصار أولاً بالتغير

الحلول المطروحة

السؤال الذي يفرض نفسه اليوم بعد شهور من التحرير لإصلاح ما أفسده النظام البائد وأدى لتدهور القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، كيف نعيد إنعاش هذا القطاع ليعود إليه شريان الحياة من جديد؟ في هذا السياق، يذكر القصار بأهمية الدور الحكومي في اتباع خطوات إستراتيجية وسياسات زراعية جيدة ووضع برامج لدعم الفلاحين من بذار وأسمدة بأسعار مدعومة وتقديم الفروض الزراعية الميسرة لهم وتشجيع الزراعات التعاقدية والعضوية والمحاصيل البديلة وإعادة تأهيل شبكات الري الحديث واعتماد أصناف بذار مقاومة للجفاف وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإنشاء هيئة لإدارة الأمن الغذائي وتدريب الفلاحين على تقنيات الزراعة الحديثة ومحاربة الاحتكار ورفع الأسعار من خلال مراقبة الأسواق بفعالية.

المناخي والجفاف الذي فرض إيقاعه الخطير علينا مع انخفاض الهطول المطري لما دون ٣٠٪ عن المعدلات السنوية في بعض المناطق والذي أدى إلى جفاف الأراضي وتراجع محاصيل القمح والشعير والذرة. وتابع بقوله: أدت أيضاً سنوات الحرب والنزاع إلى خروج مناطق ومساحات شاسعة عن الخدمة وعن سيطرة الحكومة والتي كانت تعدّ خزان سوريا الزراعي، إضافة لضعف دور المؤسسات الزراعية الحكومية في توفير الدعم وتأمين مستلزمات الزراعة، من بذار وأسمدة وري ومبيدات وكذلك هجرة المزارعين لأراضيهم بفعل تلك الظروف، مع ما تركته العقوبات الاقتصادية العالمية من صعوبات تأمين التجهيزات، والمكننة الزراعية التي رفعت من تكاليف الزراعة وجرى فيما بعد إلغاؤها بجهود الحكومة الحالية.

تأخر الأمطار أطلال إنتاجها.. البندورة الخريفية لا تزال تسعف الأسواق بمعرض سعره مقبول

للطهو كما هو معروف، بل تستخدم لتناولها نيئة إلى جانب بعض الوجبات.

الإنتاج المقدر

رئيس دائرة الاقتصاد والتخطيط الزراعي في مديرية زراعة درعا المهندس حسن الأحمد، ذكر لـ "الحرية" أن مساحة البندورة التكميلية المنفذة للموسم الحالي بلغت ١٤٧٠ هكتاراً، والإنتاج المقدر منها حوالي ٧٤ ألف طن، والمحصول يزرع في معظمه في مناطق طفس وإنجل، إضافة إلى مناطق أخرى لكن بمساحات أقل.

انخفاض الإنتاجية

للعلم، إن ما نغذ من البندورة الرئيسية التي سبقت التكميلية، حسبما أوضح المهندس الأحمد، بلغ ٢٥٠٧ هكتارات وقارب إنتاجها ٢٠٠ ألف طن، مبيناً أن إنتاجية البندورة هذا العام انخفضت بنحو ٣٠٪ عن المعدل، وذلك نتيجة ظروف الجفاف وموجات الحرارة التي سادت.



قدر ممكن من الإنتاج قبل حلول الشتاء الذي يعني نهايتها، ومنهم حتى من يقطف الثمار خضراء قبل أن تنضج جيداً ويبيعونها لمشاغل المخللات، حيث لا يناسب تخليلها إلا وهي خضراء، ومنهم من يلجأ إلى قطفها خضراء مع بدء هطل الأمطار وتأخير بيعها حتى تميل للإحمرار، وبهذه الحالة لا تصلح

هذه المحال لا يشتري منها الأغلبية إلا عند الضرورة، لأن تسعيرها المرتفع يقاس على باقي الخضار وكذلك الفاكهة.

قطافها خضراء

والملاحظ أن بعض المزارعين يسارعون إلى قطف البندورة التكميلية لتسويق أكبر

الحرية - وليد الزعبي

لا تزال البندورة الخريفية ترفد الأسواق بكميات جيدة، ولو أن جودتها أصبحت متوسطة لكون قطفها تعدى مرحلته الثانية أو الثالثة حسب تفاوت موعد زراعة كل حقل، علماً أن الذي أسهم بطول موسمها لهذا العام هو تأخر هطل الأمطار وبقاء درجات الحرارة مرتفعة.

الأسعار مقبولة

إن المتتبع لأسواق بيع الخضار بالمفرق حالياً، يلاحظ أن أسعار البندورة ما زالت مقبولة للمستهلك، حيث إن الكيلو من الصنف الجيد يقيمه بين ٤ و٥ آلاف ليرة، ومن الأصناف المتوسطة نحو ٣ آلاف، لكن هذا لا يقاس على المحال خارج أسواق الخضراوات والموجودة منفردة ضمن الأحياء السكنية، حيث إنها لا تقبل بربح قليل وتبيع الكيلو من البندورة بحوالي ٦ آلاف ليرة، ومثل

في ظل ارتفاع أسعاره..

غش زيت الزيتون خطر يهدد الأسرة السورية

الحرية علام العبد

يشهد زيت الزيتون كل عام عمليات غش متزايدة بسبب الغلاء الذي يطرأ على الأسعار، وتتضمن عمليات الغش هذه خلطه بزيوت نباتية أخرى أو إضافة مواد كيميائية لتحسين اللون والطعم، يشكل هذا خطراً صحياً على المستهلكين، وينصح بشراء زيت الزيتون من مصادر موثوقة والتأكد من وجود بطاقة بيانات على العبوة تحدد المواصفات وسنة الإنتاج، بالإضافة إلى تجنب الشراء من مصادر غير موثوقة عبر الإنترنت.

لقد بات معظم المستهلكين في سوريا يعانون من الغش في زيت الزيتون الذي يواجهه في سوريا تحديات خطيرة تتمثل في تراجع الإنتاج بسبب الظروف المناخية، بالإضافة إلى ظاهرة الغش التي تهدد صحة المستهلك وثقة المواطنين في المنتجات الوطنية، وهو ملف يطرق باب القائمين على حماية المستهلك بقوة.

عن عمليات طرق الغش الشائعة يقول خبير زيت الزيتون المهندس نور الدين وتي، يتم خلط زيت الزيتون الأصلي بزيوت نباتية أقل جودة مثل زيت النخيل أو زيت دوار الشمس، ويستخدم البعض مواد كيميائية مثل الملونات أو أصباغ لإعطاء الزيت لونا أو نكهة صناعية، كما يمزج البعض خلطات غير صحية من مكونات مثل الفلفل الأخضر وزيت المائدة والملونات مع زيت الزيتون الطبيعي.

وأوضح وتي في حديثه لـ " الحرية " قد تسبب هذه الممارسات تسمماً غذائياً أو أمراضاً أخرى بسبب المواد الكيميائية المضافة، و يخسر المستهلكون أموالهم ويشترّون منتجاً لا يفي بالجودة المطلوبة، ما يؤثر على صحتهم وينصح وتي البحث عن بائعين معروفين أو مصادر موثوقة بدلاً من الأسواق العشوائية أو الصفحات غير الموثوقة عبر الإنترنت، والتأكد من بطاقة البيان، حيث يتوجب أن تحمل عبوات زيت الزيتون بطاقة بيانات تحدد فيها نسبة الحموضة ومواصفاته وسنة إنتاجه، محذراً من تجنب العبوات التي لا تحمل معلومات واضحة عن المصدر أو العنوان.



ويشهد إنتاج الزيتون في سوريا انخفاضاً ملحوظاً نتيجة التغيرات المناخية. وأكد الخبير الزراعي، رياض وسوف، لـ " الحرية " أن شح الأمطار والاعتداء على أشجار الزيتون خلال الحرب من قبل النظام البائد وجرف الأراضي الزراعية أثرت على أشجار الزيتون.

وأضاف أن هذه التقلبات المناخية تُضعف مناعة الأشجار وتجعلها أكثر عرضة للأمراض، خاصة خلال مرحلة الإزهار. ويبيّن وسوف أن أغلب المساحات المزروعة في سوريا تعتمد على الري التقليدي، ما يزيد من تأثير الإنتاج بالعوامل المناخية.

لمواجهة هذا الوضع، يتوقع وسوف فتح باب استيراد زيت الزيتون من دول مثل إسبانيا والبرازيل لتلبية الطلب

المحلي وتجنب نقص حاد في السوق. وعن ظاهرة الغش وأضرارها الصحية قال وسوف الغش في زيت الزيتون أصبح ظاهرة مقلقة في سوريا، إذ يلجأ بعض التجار إلى خلط الزيت بزيوت أقل جودة أو إضافة مواد كيميائية لتحسين اللون والطعم.

عضو اللجنة الصحية في مجلس مدينة ديرعطية الدكتور وليد مشلح، حذر من أن بعض البائعين يستغلون ارتفاع أسعار الزيتون لتحقيق أرباح غير مشروعة عبر هذه الوسائل.

أشار مشلح، إلى أن شراء زيوت مجهولة المصدر من الأسواق العشوائية يُعرض المواطنين لمخاطر صحية جسيمة. وتصاعدت المطالب بضرورة التصدي لهذه الظاهرة، حيث أوصحت خبيرة التغذية عائشة عاصي أن الغش في زيت الزيتون يضر بسمعة المنتجات الوطنية ويؤثر سلباً على ثقة المستهلك.

فيما طالب عضو اللجنة الصحية في القلمون محمود حسن باتخاذ تدابير صارمة تشمل تشديد الرقابة على الأسواق والمعاصر، وفرض عقوبات قاسية على المخالفين، ودعا إلى وضع خطة شاملة لضمان تتبع مسار زيت الزيتون، بدءاً من الإنتاج وحتى وصوله إلى المستهلك.

ويرى المهندس الزراعي نزار عيسى أن بيع الزيت في الأسواق المنظمة يضمن تتبع المصدر ومحاسبة المخالفين، عكس طرق البيع الحالية التي تتسم بالعشوائية، في الأسواق الشعبية والدكاكين المتنقلة.

وتوعية المستهلكين من خلال إطلاق حملات إعلامية تدعو المواطنين لشراء الزيت من مصادر موثوقة فقط، وتشجيع الإنتاج المحلي؛ تقديم دعم مادي وتقني للمزارعين لتجاوز تأثيرات التغير المناخي وزيادة الإنتاج.

مع أن الأسباب الرئيسية لتراجع الإنتاج خارجة عن السيطرة، فإن معالجة ظاهرة الغش أمر ممكن من خلال تضامر جهود الحكومة، وجمعيات حماية المستهلك، والمستهلكين، فحماية صحة المواطنين والحفاظ على سمعة المنتج الوطني يتطلبان خطوات عاجلة وفعالة لضمان جودة زيت الزيتون واستدامة هذا القطاع الحيوي.

بعد انتظار طويل.. موسم العفارة يخيب آمال الباحثين عن مؤونة الزيت والزيتون

الحرية – زهير المحمد

بالمقارنة مع المواسم الوفيرة لم تعد عفارة الزيتون تدر ذلك المردود الذي كان يغري الباحثين عن الحبات المتناثرة هنا وهناك، فالمواسم لم تعد وفيرة، والإنتاج يكاد يغطي حاجة صاحبه.

أحد المعفرين في ريف طرطوس قال لـ (الحرية) لم يعد مردود (عفارة) الزيتون كما كان سابقاً حيث كانت تؤمن حاجة الأسرة من الزيت والزيتون عدا عن بيع كميات منها وهذا في المواسم الوفيرة أما اليوم فإن المردود لا يغطي استهلاك شهر من مادة الزيت، وهذا يعود الى قلة المواسم وقيام أصحاب الأراضي بجني محاصيلهم كاملة بعد أن كانوا يتركون جزءاً منها للمعفرين.

ويرى الخبير الزراعي بنان أحمد أن موسم عفارة الزيتون هذا الموسم بجميع المحافظات ليس كسابقه وذلك لتراجع موسم الزيتون لهذا العام نتيجة تأثره بالمناخ، ونتيجة قطاعية الزيتون هذا الموسم بمناطق عدة.

وأضاف : على كل حال وعلى الرغم من انخفاض إنتاج الزيتون لهذا الموسم لا تزال هناك أسر تعمل بالعفارة لتؤمن ما تيسر من احتياجاتها سواء أكان من الزيتون أو الزيت في ظل الوضع الاقتصادي الصعب وفي ظل ارتفاع ثمن المادة فصفحة الزيت افتتح لهذا الموسم بسعر ٩٠ دولاراً من أرض المعصرة . وبحسب الخبير مهما كان من يقطف الزيتون دقيقاً وحريصاً بعمله فلا بدّ من أن يترك وراءه ثماراً، كما أن



بعض المزارعين يتعمدون ترك ثمار خلفهم بالشجرة كنوع من الصدقة عن أشجارهم وعائلتهم، لتستفيد منها الأسر الفقيرة التي تعمل بالعفارة.

موضحاً أن ما يقطفه العفير يختلف بحسب كثافة الشجر والوقت الذي يمضيه بالقطاف، فإن عمل لوقت طويل من الممكن بأن يعفر يومياً بين ١٥ إلى ٢٠ كيلو غراماً في مناطق الساحل ، أما في مناطق كحماة وحمص فلا تتجاوز كمية ما ينتجه العفير الـ ١٠ كيلو غرامات يومياً.

وأمل أحمد من العفيرة خلال عملهم ألا يسيئوا لشجرة الزيتون فهناك البعض منهم يقومون بكسر الأغصان ، وهذا نوع من سوء الأمانة وإحداث ضرر بالفلاحين، وإساءة لصورة العفيرة.

تصدير 34 براد فواكه وخضراوات يوميا إلى دول الخليج

الحرية – ميليا إسبر

أوضح عضو لجنة تجّار مصدري الخضراوات والفواكه في مدينة دمشق محمد العقاد في تصريح لصحيفة "الحريّة" أن حركة التصدير لا تزال جيدة، حيث تتراوح عدد الشاحنات التي تصدر يومياً بين ١٧ – ٣٤ براداً محملة بالخضراوات والفواكه أهمها (عنب – رمان – حمضيات) إضافة إلى مادتي البطاطا والبندورة، منوهاً بأن هذه المواد تصدر إلى (السعودية – قطر – الكويت – مسقط والإمارات)، مؤكداً بعدم وجود أي عراقيل عند المعابر الحدودية بين سوريا والأردن التي يتم تصدير المنتجات عبرها.

أما فيما يتعلق بأسعار المواد في سوق الهال بيّن العقاد أنها لا تزال مستقرة ولم يطرأ عليها أي تغيير باستثناء مادة البندورة التي انخفض سعرها قليلاً، حيث تراوح سعر الكيلو غرام منها بين ٢٥٠٠ – ٤٠٠٠ حسب جودتها، مشيراً إلى أن التصدير لم يؤثر في أسعار المنتجات المحلية من حيث سعرها أو توافرها.

ولفت عضو لجنة تجار مصدر الخضراوات والفواكه الى أن المنتجات السورية لم تعد قادرة على المنافسة بشكل كبير كما كانت سابقاً في الأسواق الخارجية، وذلك بسبب وجود بعض المواد في عدد من الدول المجاورة سعرها أرخص من سوريا.

«الهيكلية الجديدة لمديريات النقل» كشفت المستور من رسوم وهمية إلى حالات التزوير وتعاميم بالية

الحرية – محمد زكريا

أفضت الهيكلية التنظيمية الجديدة لمديريات النقل في المحافظات إلى الكثير من المرونة والسهولة في إجراء المعاملات الخاصة بالمركبات، حيث اقتضت على إجراء ثلاث معاملات فقط، هي " نقل الملكية والفراغ والفحص الفني"، بعد أن كانت أكثر من عشر معاملات.

رسم وهمي..

وليس غريباً إن قلنا حسناً فعلت وزارة النقل عندما غيرت من نهج عمل مديرياتها بالمحافظات، حيث كشفت الهيكلية الجديدة العديد من صلات التزوير والتلاعب في أرقام المحركات وغيرها، كما أنها حذت من السمسرة والابتزاز أحياناً. ولعل الأهم أن هذه الهيكلية كشفت أيضاً عن وجود رسم مالي يستوفى من المركبات العاملة على النقل الجماعي، حيث إن الغريب في الموضوع هو عدم وجود تشريع لهذا الرسم صادر عن مجلس الوزراء، إنما هو قرار صادر عن وزير النقل بحجة أن عائدة هذا الرسم هي لدعم صندوق التعاوني القائم في الوزارة؟!

تخبط في التعاميم..

ولعل المشهد الأكثر ألماً في عمل هذه المديريات خلال العشر السنوات الماضية، هو صدور أكثر من ٣٠٠ تعميم وزاري موجه إليهم، غالبية هذه التعاميم لا تتسجم مع طبيعة عمل هذه المديريات، هي لمصالح شخصية ليس إلا، حتى إن البعض من هذه التعاميم تتعارض مع تعاميم أخرى ولم يتم طيها أو إيقاف العمل فيها، والنتيجة كانت الفوضى والتزوير والتلاعب في سجلات مالكي المركبات، وما يدل على صحة ذلك ما كشف عنه مدير نقل دمشق مأمون عبد النبي في وقت سابق عن وجود تزوير وتلاعب في معاملات المركبات، والمدعش في الأمر هو تحكم أحد المعنيين

في وزارة النقل دون سواه، بقرارات وتعاميم تلك المديريات على مدار السنوات الماضية.

ملاح جديدة

وأنه مع عودة العمل لهذه المديريات ضمن الهيكلية الجديدة، والتي انطلقت بشكل فعلي منذ شهر تقريباً، بدأت تظهر ملاح جديدة في عمل تلك المديريات منها يتم تسجيل أرقام هياكل المركبات المتعلقة بالمعابر إلكترونياً عبر شبكات مترابطة مع مديريات النقل في المحافظات، وذلك لسهولة كشف حالات التزوير، كما لوحظ انخفاض في الرسوم المستوفاة من المركبات بنسبة ٨٠-٩٠ مقارنة بما قبل التحرير، حيث أصبحت تحسب حسب سنة الصنع وسعة المحرك وعدد المقاعد أو الوزن الإجمالي، بدلاً من النسب المئوية السابقة.

تحديات آنية

بالتأكيد حالياً تشهد تلك المديريات بعض



التحديات ولعل أهمها الازدحام الشديد على تسجيل المركبات لأول مرة والبالغ عددها ما يقارب ٤٠٠ ألف سيارة موزعة على المديريات بالمحافظات، والسبب الرئيسي لهذا الازدحام التوقف الطويل لعمل تلك المديريات والذي دام نحو تسعة أشهر، والإيجابي أن مديرية نقل دمشق تعاملت مع مشهد الازدحام بكثير من العقلانية والموضوعية، حيث أعدت خطة تنظيمية جديدة تهدف إلى تسهيل الإجراءات وتخفيف الضغط، اعتباراً من الأسبوع المقبل، سيتم تخصيص أيام لتقديم الخدمات حسب الرقمين الأخيرين من لوحة المركبة، كما يلي: الأحد للمركبات التي تبدأ أرقامها بـ (١-٠)، والإثنين (٢-١)، والثلاثاء (٤-٥)، والأربعاء (٦-٧)، والخميس (٨-٩).

تجهيزات تفيد العمل

وحسب عبد النبي فإن المديرية جهزت شبكة حاسوبية سلكية ولاسلكية متطورة، وافتتحت خمس صالات مخصصة لفئات

مختلفة تشمل المركبات الحكومية والسياحية والشاحنات والباصات، بالإضافة إلى صالة خاصة بالنساء، وذلك في سبيل رفع كفاءة العمل.

مشيراً إلى أنه تم تحديث مسرب الفحص الفني بنظام حاسوبي حديث يعتمد على أجهزة " الآيباد " لضبط وتنظيم العملية الإلكترونية، إضافة إلى تجهيز مكتب للدائرة الفنية وتسخير هنغار واسع في ساحة الفحص لتسهيل حركة المركبات والمراجعين، كما اعتمدت المديرية نظام الدور الإلكتروني لتنظيم استقبال المواطنين، مع تنسيق مع إدارة مرور دمشق لتخصيص مكاتب خاصة بإصدار براءة الذمة، مستمرة بالتواصل مع الجهات المعنية لتسريع الإجراءات.

استقبال الشكاوي

وأوضح عبد الغني أن المديرية خصصت رقماً لاستقبال شكاوى تتابع كل حالة حتى معالجتها، وعينت مشرفين لكل صالة لضمان جودة الأداء مع تقييم شهري للموظفين بهدف رفع مستوى الخدمات، مؤكداً أن دائرة التنمية تنظم دورات تدريبية مستمرة لتطوير مهارات الموظفين، مع خطط مستقبلية لافتتاح دوائر فرعية في دمشق تهدف لتخفيف الازدحام وتسريع المعاملات، كما أن المديرية تسعى لتقديم خدمات نوعية متطورة ثواب التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية، وتحقيق رضى المواطن وتخفيف عنه الأعباء

مؤشرات رقمية

يذكر أن المديرية أنجزت حتى الآن ما يقارب نحو ٧٨٦١ معاملة نقل ملكية، و٣٢٤٤ معاملة تسجيل مركبة تجربة، و١٨٥ معاملة نقل ملكية، مع إنجاز يومي يقارب ٢٥٠ معاملة نقل ملكية تجربة، و٢٥٠ معاملة تسجيل مركبة تجربة، و٨٠ معاملة نقل ملكية.

من مقر للشرطة العسكرية إلى حديقة تنبض بالحياة..

اللاذقية تمحو صفحة السجن وتزرع الأمل من جديد

الحرية – نهلة أبوتك



الألم، ستنبت حديقة للحياة، ومن بين جدران كانت سجنًا، ستنتطق ضحكات الأطفال، في مشهد يكتب عنوانه بوضوح: الحقائق للناس – لا للسجون بهذا التحول، تستعيد المدينة ملامحها الأصلية، ويثبت مجلسها البلدي أن الجمال يمكن أن يكون فعلاً إصلاحياً، وأن العدالة والإنسان هما جوهر العمران الحقيقي.

تصريح لـ "الحرية"، أن القرار "يأتي ضمن خطة لإعادة تأهيل المساحات العامة وإعادة توظيف المواقع التي كانت مغلقة أو مهملّة، بما يخدم الذاكرة الجماعية للمجتمع ويمنح المدينة وجهاً إنسانياً جديداً.

وأضاف عاصي: تحويل مبنى الشرطة العسكرية إلى حديقة عامة يحمل دلالات رمزية كبيرة، فهو ليس مجرد مشروع عمراني، بل خطوة نحو ترميم العلاقة بين المكان والإنسان، وإعادة الثقة بالمكان العام كمصدر للجمال والحياة. وأشار رئيس المجلس إلى أن الورشات الخدمية والهندسية بدأت العمل على إزالة الأنقاض وتنظيم الموقع تمهيداً لتصميم الحديقة وفق رؤية بيئية حديثة تراعي احتياجات الأهالي وتضم مساحات خضراء وممرات للراحة ومناطق مخصصة للأطفال، مؤكداً أن المشروع سيتم تنفيذه على مراحل بما يضمن الحفاظ على الطابع التاريخي للمكان، وتحويله إلى نقطة جذب حضرية نابضة بالأمل.

اليوم، تُعيد اللاذقية المكان لأهله الحقيقيين، ولذاكرتها المتعبة فرصة جديدة للشفاء، فمن أرض عرفت

تطوي مدينة اللاذقية واحدة من أكثر صفحاتها وجعاً، باتخاذ مجلس المدينة قراراً يقضي بهدم مبنى قيادة الشرطة العسكرية الممتد إلى ساحة الشيخ ظاهر وسط مدينة اللاذقية، وتحويله إلى حديقة عامة تعيد للمكان نبض الحياة، وتفتح أبوابه للضوء بعد سنوات من العتمة والوجع.

فالموقع الذي كان يُعرف في الذاكرة الشعبية بكابوس فرع الشرطة العسكرية يتحوّل اليوم إلى متنفس عام لأهالي المدينة، بعدما كان رمزاً للخوف ومركزاً لاحتجاز المدنيين خلال فترات مظلمة من تاريخ اللاذقية، المكان الذي شهد قصصاً مؤلمة لشباب ورجال احتجزوا فيه قبل نقلهم إلى سجون أخرى، يعود الآن ليحتضن ضحكات الأطفال وأصوات الزائرين بين أشجار وزهور تُعلن بداية جديدة.

وأكد رئيس مجلس مدينة اللاذقية علي عاصي، في

السياحة الريفية بين الصناعة والفرص.. وطلب بإعادة النظر بمرسوم الاستملاك في ريف اللاذقية

الحرية – نهلة أبوتك

يشكل قطاع السياحة رافداً اقتصادياً حيوياً يوازي أهمية الصناعة والزراعة، إذ يخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وينشط سلسلة خدمات محلية، ويسهم في الإيرادات الوطنية عبر الضرائب والدخل من القطع الأجنبي عبر الوفود السياحية الوافدة إلى البلاد، ويجمع ريف اللاذقية إمكانات فريدة تمتد بين شريط ساحلي وغابات وجبال وسهول، ما يؤهله لأن يصبح نموذجاً للسياحة الريفية المستدامة إذا ما أحسن تخطيطه وإدارته.

تطوير السياحة البيئية – مقومات واستدامة

تركز السياحة البيئية على الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية، ومشاركة المجتمع المحلي في العائدات وصناعة القرار، ويوفر ريف اللاذقية لهذه السياحة مقومات نادرة، تشمل شواطئ ممتدة، جبال ومناخ متنوع، ينابيع وغابات، ومواقع أثرية قريبة، ما يتيح تقديم باقات سياحية متكاملة تجمع بين العلاج، التراث، البيئة، والترفيه، مع الاستفادة من العنصر البشري المحلي الغادر على الابتكار والإنتاج.

وأكد مدير الإعلام في وزارة السياحة، عبد الله حلاق، أن الوزارة تضع الريف السياحي ضمن أولوياتها التنموية، من خلال دعم المبادرات الصغيرة، تحسين البنى التحتية، وتقديم التسهيلات للمشاريع الفردية التي تخلق فرص عمل وتنشط القرى، وأضاف إن الوزارة تعمل على تنظيم مهرجانات للتعريف بالمناطق السياحية في سوريا، وتطوير خطط للترويج السياحي داخلياً وخارجياً، وتشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات، وتأهيل الكوادر السياحية لسوق العمل.

تحويل الإمكانات إلى أثر اقتصادي

ولتحويل الموارد الطبيعية إلى أثر اقتصادي ملموس، شدد الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الهادي الرفاعي على ضرورة مقاربة متعددة المحاور، أهمها إعادة النظر في بعض القوانين والقرارات، لا سيما المرسوم المتعلق بالاستملاك السياحي، الذي يشكل عائقاً أمام أي مبادرة تنموية أو استثمارية.

وأوضح الرفاعي أن إعادة النظر بمرسوم الاستملاك خطوة أساسية لنهوض الصناعة السياحية، وفتح المجال أمام المبادرات الصغيرة والمتوسطة، فالربط بين التشريعات والخطط الاقتصادية يفتح آفاق الاستثمار ويمنع جمود المشاريع الناتج عن قيود قديمة. وأضاف إن دعم المبادرات الفردية من خلال برامج التمويل المصغرة، الإعفاءات المؤقتة، والحوافز الضريبية للمبيت الريفي والمطاعم التقليدية، يسهم في إشراك الشباب والمجتمع المحلي، ويشجعهم على إقامة مشاريع صغيرة مستدامة.

وأشار الرفاعي إلى أهمية تطوير البنية التحتية والخدمات، وتحسين شبكات الطرق والمياه والصرف الصحي والكهرباء في القرى، إلى جانب تدريب الكوادر المحلية في الضيافة وإدارة الوجهات السياحية، باعتبارها حجر الزاوية لنجاح أي مشروع سياحي ريفي.

تنويع المنتجات السياحية..

ينبغي إنشاء مسارات للمشبي في الطبيعة، رحلات تعليمية زراعية، سياحة علاجية في المناطق الجبلية، واستثمار المواقع التاريخية، لتقديم باقات سياحية متكاملة على مدار العام.

ربط السياحة بالاقتصاد المحلي..

أكد الرفاعي على أهمية دمج السياحة الريفية مع المنتجات الزراعية والخدمات البيئية، ما يحوّل الريف إلى رافد اقتصادي مستدام، وأوضح أن إدماج سلاسل الإنتاج مثل العسل، الأعشاب الطبية، والحرف اليدوية ضمن باقات سياحية متكاملة، يرفع دخل الأسر ويطور اقتصاد القرى بشكل مباشر وغير مباشر، ويضمن عجلة التنمية الريفية عبر مشاريع صغيرة ومتوسطة تعود بالنفع على السكان والدولة، وتحافظ على الطابع البيئي والتراثي للريف.

أسعار الخبز السياحي والكعك والصمون لغاية الآن مستقرة..

المطالبات برفعها يخرجها من قائمة استهلاك المواطن

التكلفة، فالقرار يحتاج الى اعادة دراسة وربما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج أيضاً بنسبة ٥٠% من الخبز (السياحي والتجاري وخبز التتور والسكري والمعجنات..) بالتزامن مع انخفاض الإقبال من المواطن الذي أساساً لديه ضعف في القدرة الشرائية.

كما رأى أمين سر الجمعية الحرفية للمخابز والمعجنات أن ارتفاع سعر صرف الدولار إلى ١٢ ألف ليرة أدى لرفع التكلفة بعد ارتفاع سعر الخميرة التي كانت الدولة تدعم المخابز به مجاناً وانسحبت لاحقاً من هذه الخطوة وأيضاً زيادة سعر أكياس النايلون وأجور طباعتها الخاصة ، وارتفاع أسعار كل المحسنات المضافة إلى الخبز السياحي مثل (السكر والزيت والمحبب والغانيلا..)، لافتاً بحديثه إلى أن بقاء الأسعار على هذا الوضع سيؤدي إلى إغلاق ٧٥% من المخابز آخر العام وربما لن يبق سوى أفران الخبز الترميني حسب قوله إن لم يعاد النظر في قرارات الدعم وحل مشكلة ارتفاع سعر الصرف الذي يرفع أسعار المواد الأولية والصيانة والمحروقات.



إضافي يضيق عليه معيشته أو سيجعله يخرج هذه المواد الغذائية الهامة من قائمة استهلاكه.

وأضاف العبيسي في تصريحه لصحيفتنا "الحرية" إن صاحب المخبز اليوم سيلجأ للتخفيف من آثار زيادة تسعيرة الكهرباء إلى تشغيل المولدة كونه أصبحت أكثر توفيراً من الكهرباء، وبالتالي سيضيف سعر المازوت إلى

تكلفة كيلو الكعك العادي قبل رفع سعر الكهرباء من ٢٠-٢٣ ألف ليرة ويباع ب ٢٥ ألف ليرة وستصل تكلفته بعد رفع سعر الكهرباء إلى ٢٦ ألف ليرة ويباع بسعر ٣٠ ألف ليرة، في حين تكلفة كيلو الصمون ١٦ ألف ليرة ويباع بسعر ١٨ ألف ليرة قبل رفع سعر الكهرباء لتصبح التكلفة بعدها ١٧ ألف ليرة ويباع ليس بأقل من ٢٠ ألف ليرة. ولذلك فالمواطن سيكون أمام عبء

الحرية – حسام قره باش

بدأ البعض بمحاولة استغلال قرار رفع تسعيرة الكهرباء كتبرير لرفع الأسعار ، من خلال شكوى بعض أصحاب المهن من ارتفاع تكلفة الإنتاج للعديد من السلع مع المطالبة برفع الأسعار وتعديلها، ما يشكل عبئاً كبيراً على المستهلك النهائي وهو المواطن الذي لا حول له ولا قوة.

وبهذا الخصوص، تطرق أمين سر الجمعية الحرفية للمخابز والمعجنات ربيع العبيسي في تصريحه لـ "الحرية" إلى معوقات ترفع كلفة إنتاج الخبز السياحي والتجاري والكعك والصمون كقرار رفع تسعيرة الكهرباء وارتفاع سعر الصرف، وانعكاس ذلك على زيادة سعر التكلفة للخبز بأنواعه المختلفة.

وبيّن العبيسي أن تكلفة إنتاج كيلو الخبز السياحي قبل رفع أسعار الكهرباء يتراوح ما بين ١٠-١٢ ألف ليرة ويباع بـ ١٢ ألف ليرة وبعد رفع أسعار الكهرباء ستصبح تكلفته ١٣ ألف ليرة وسيعاير بسعر ١٥ ألف ليرة، بينما

لحم الفروج يواصل ارتفاعه في أسواق طرطوس

الحرية – وداد محفوظ

تستمر بورصة أسعار لحم الفروج بالارتفاع في أسواق طرطوس، حيث تراوح سعر الكيلوغرام من الفروج المنظف بين ٢٧ و٣٣ ألف ليرة سورية، مع تفاوت ملحوظ بين المحال التجارية، ما دفع الكثير من المواطنين إلى التقليل من شرائه في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة.

وفي جولة لمراسلة صحيفة "الحرية" على الأسواق، بين المواطن إبراهيم السقا أن أسعار الفروج شهدت زيادة مستمرة خلال الأسبوع الماضي ولا تزال مستمرة حتى اليوم، مع تباين واضح في الأسعار من محل لآخر، ومن منطقة لأخرى، ليصل لـ ٣٥ ألف ليرة للكيلو، وكذلك أجور التنظيف تختلف أيضاً من محل إلى آخر، ويجد المستهلك صعوبة في اختيار المحل الأرخص، في ظل غياب الرقابة والتسعير الواضح من الجهات المعنية.

وأعربت منيرة كارة عن استغرابها من ارتفاع أسعار الفروج بشكل يومي، و أن البائعين يبررون ذلك بارتفاع سعر الدولار، متسائلة عن العلاقة بين ارتفاع الدولار وأسعار الفروج الذي يُنتج محلياً.

من جانبه، أكد وسيم سليمان بائع مفروق أن السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار يعود إلى زيادة تكاليف شراء الفروج من التجار، ما يضطرهم إلى رفع الأسعار لتعويض هذه التكاليف. وأضاف إن زيادة أسعار الكهرباء التي فرضتها وزارة الكهرباء مؤخراً ستساهم أيضاً في رفع تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة الأسعار بشكل عام التي يتحملها المستهلك.

وبين محمد الوسوف بائع مفروق أن قرار وزارة الاقتصاد والصناعة في العاشر من آب الماضي بوقف استيراد الفروج المجمد، أسهم في رفع أسعار الفروج المحلي، حيث كان الفروج المجمد يباع بأسعار أقل من تكاليف الإنتاج المحلي، كما لفت إلى أن تذبذب سعر الصرف بين الليرة السورية والدولار، وأجور النقل المرتفعة، وأسعار الكهرباء الجديدة، تساهم جميعها في زيادة الأعباء المالية على المربين والمستهلكين على حد سواء.

من جهته، أوضح حاتم قشعور، صاحب مداجن لتربية الدجاج وبائع جملة، أن "فراغ السوق" من الفروج مكتمل العمر

ونقص الصيصان للتربية، إلى جانب إصدار قرار بمنع استيراد الفروج المجمد، في آب الماضي ساهم في رفع أسعار لحم الفروج حالياً.

منوهاً بأنه في الأشهر الماضية حاول المربون بيع الفروج من عمر ٣٠ إلى ٤٥ يوماً خوفاً من النفوق، وسط طاقة إنتاجية عالية للمداجن وأعداد كبيرة من الفروج، ونتيجة ارتفاع درجات الحرارة وعدم قدرة المربين السيطرة عليها، أدى إلى نفوق أعداد كبيرة منها، وبالتالي انخفاض في الأسعار بشكل سريع وواضح، ما اضطر أصحاب المداجن لطرح الفروج في الأسواق بأسعار منخفضة، وهو ما يُعرف بـ"كثرة العرض".

وكذلك أثرت موجة الحرارة على أمات الفروج، والتي كان عددها أكثر من مليون دجاجة بياضة في المغاقر تنتج صيصاناً للتربية، لكن نفق نصف عددها، ما أدى إلى نقص في عدد الصيصان، ومسبباً خسائر جسيمة للمربين وخروج عدد كبير منهم من العمل لفترات طويلة والمستمرة حتى اليوم وبالتالي عودة ارتفاع أسعار الفروج بالأسواق.

وتوقع أن هذا الارتفاع في الأسعار سيكون مؤقتاً، مع احتمالية انخفاضها مجدداً عند عودة بعض المداجن المتوقفة مؤقتاً إلى العمل، وتربية الأفواج الجديدة من الصيصان.

وأضاف قشعور إن تسعيرة الفروج الحي من أرض المزرعة تتفاوت حالياً بين ٢٠ إلى ٢٣ ألف ليرة سورية للكيلوغرام، لكنها لا تظل ثابتة، مشيراً إلى أن تجار التوزيع يتحكمون في الأسعار ويفرضونها بما يتناسب مع مصالحهم، خاصة في حال كساد أعداد الفروج في المداجن أو خشية أصحابها من انتشار الأمراض، وفي هذه الحالات، يُضطر المربون إلى بيع الفروج بخسارة قد تصل إلى ١٦ ألف ليرة للكيلوغرام، ما يعني أن خسائرهم تكون بالملايين.

وأجمع كل من التقيناهم أن قطاع الدواجن يواجه تحديات كبيرة، وطالبوا بضرورة اتخاذ خطوات لدعم المربين، من خلال توفير الأعلاف بأسعار معقولة، وإعفاء المستلزمات الزراعية من الرسوم الجمركية، وتقسيم سداد القروض المأخوذة سابقاً والتي أدت إلى خروج كثير من المداجن في المحافظة من سوق العمل لعدم قدرة أصحابها على السداد، واضطرارهم لبيع مداجنهم بالمزاد العلني وبأقل من قيمتها الحقيقية، ولا بد من تشديد الرقابة على الأسواق لضبط الأسعار، وتفعيل آلية تسعير واضحة وعادلة تتماشى مع تكاليف الإنتاج، وضرورة تحسين القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي وتنظيمه بشكل أفضل لتحقيق استقرار في الأسعار وتلبية احتياجات السوق المحلية بشكل مستدام.

أسعار مجزية للرمان.. وفرص تسويقه خارجياً مميّزته على المحاصيل الأخرى

الحرية – وليد الزعبي

يشهد الطلب على شراء محصول الرمان في درعا تراجماً من التجار خلال الموسم الجاري، وذلك بهدف تصديره لكون جودته العالية تجعله مرغوباً جداً وتنسقطه الأسواق الخارجية، ما يحقق ربحاً جيداً لهم.

البيع دفعة واحدة

إن القريب من مزارعي الرمان بدرعا يعرف أن القليل منهم يعمل على تسويق المحصول بنفسه، أو يقوم بتخزينه في حال كانت لديه وحدة خزن وتبريد، في حين أن الأغلبية يبيعون المحصول دفعة واحدة لتجار اعتادوا أن يجوبوا المزارع في كل موسم ويقدرّون إنتاجها بالخبرة، ويتفقون مع أصحابها على سعر معين لكامل المحصول، وبالنظر إلى الأسعار هذا الموسم فقد تراوحت للطن الواحد من الثمار وهي على الأشجار بين ٦ و٥ ملايين ليرة، وبالطبع إنتاجية الدونم ومردوده يعود لعمر الأشجار ومدى جودة الرعاية وتنفيذ العمليات الزراعية الخاصة بالمحصول.



الخبرة والتكاليف

لدى لقاء "الحرية" مع عدد من المزارعين، ذكروا أنهم يجيدون رعاية محصول الرمان، حيث تراكمت لديهم خبرات حول مواعيد الري والمكافحة والفلاحة والتعشيب، والتي ينبغي أن تتم وفق برنامج زمني محدد، وفي حال الضرورة عند وجود إصابة طارئة تتم استشارة خبراء من المهندسين الزراعيين حول كيفية المعالجة، إذ لا يبخل

أحد بتقديم كل سبل الرعاية حتى ينجح المحصول، وأنشأوا إلى أن الكلفة حتى جني الثمار تتفاوت من مزرعة لأخرى، فمن يمتلك مصدر ري خاصاً به وجرار فلاحية وعزاقة ومرشاً يوفر كثيراً في النفقات، أما في حال لم يمتلكها فإنه سيتحمل تكاليف استئجارها وهي ليست بقليلة، وفي الحالة الأولى تشكل التكاليف نحو ١٥٪ وفي الثانية ما بين ٢٥ إلى ٣٠٪.

الإنتاج المقدر

مدير زراعة درعا المهندس عاهد الزعبي أوضح لـ "الحرية" أن عدد أشجار الرمان يبلغ ١٠ مليون شجرة مثمرة تتوزع على مساحة ١٨٥٠ هكتاراً مروياً، فيما يقدر الإنتاج بحوالي ٢٦٥٠٠ طن، وتشتهر بزراعة الرمان بشكل رئيسي كل من مناطق طفس والمزيريب وداعل، مشيراً إلى أن الفلاحين لا يدخرون جهداً في سبيل تقديم الرعاية المطلوبة للمحصول، والتي تصل به إلى إنتاجية عالية وجودة متميزة تجعله مرغوباً جداً للأسواق المحلية والخارجية.

موسم للزواج

تجدر الإشارة إلى أن حصاد محصول الرمان والغلة الوفيرة المتحققة منه والتي يقبضها الفلاحون على الأغلب دفعة واحدة، جعلت منه موسماً للأعراس، حيث ازدادت حالات الزواج كثيراً في الفترة الأخيرة، وبذلك أصبح مشابهاً لموسم حصاد القمح الذي ينتظره الأهالي عادة في كل عام لتوظيف الغلة في تزويج أبنائهم، وقد يوظفه آخرون في بدء مشروع بناء مسكن لهم أو لأبنائهم.

خبير اقتصادي: ارتفاع ملحوظ في نسبة النساء العاملات في قطاع العقارات

المرأة السورية تطرق باب «السمسرة» بقوة

الحرية – بشرى سمير

شكلت الأزمات المتلاحقة في سوريا، على مدار السنوات الماضية محفزاً قسرياً لإعادة تشكيل الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الفئات، لاسيما المرأة، وفي معترك هذه التحولات ظهر دور المرأة السورية بوضوح في قطاع عقاري حيوي، تجارة العقارات من بيع وشراء كظاهرة لافتة، تجمع بين التحديات الاجتماعية والاقتصادية الجسيمة وبين فرص حقيقية للتغيير والتمكين الاقتصادي للمرأة. يمثل هذا القطاع ساحة جديدة للنضال النسوي، حيث تواجه الشابات تحديات فريدة بينما يحاولن رسم مسار مهني في مجال ظل لسنوات طويلة حكراً على الرجال. لتحويل التحديات إلى فرص للكسب والعطاء، والمساهمة في رسم صورة جديدة للمرأة القوية صاحبة القرار والمبادرة.

من الهامش إلى المركز

تقول الشابة هبة والتي تعمل في مكتب لبيع العقارات منذ أربع سنوات لم يكن من الشائع في الماضي أن نرى امرأة تعمل كوسيط عقاري مستقل، إلا أن عدة عوامل تضافرت لدفع المرأة السورية إلى واجهة هذا المجال منها هجرة الشباب و ما سببته الحرب خلال الأعوام الماضية من تغيير ديموغرافي إذ أدت النزاعات والنزوح الداخلي والخارجي إلى حركة سكانية غير مسبوقه، ما خلف حاجة كبيرة إلى خدمات تأجير وبيع وشراء المساكن. أصبحت الأسر بحاجة إلى من يساعدها في إيجاد مأوى، سواء كانت نازحة داخل البلاد أو عائدة إليها إضافة إلى التحول نحو القطاع الخاص مع تراجع فرص العمل في القطاع العام وتدهور القدرة الشرائية، أصبح العمل في المجالات الحرة، بما فيها الوساطة العقارية، خياراً اقتصادياً جاذباً للعديد من النساء، خاصة لمن يحتجن إلى مرونة في أوقات العمل.

مهارات تواصل

ولم تخف هبة أن المرأة تمتلك مهارات تواصل متطورة، وقدرة على التفاوض بأساليب تلطيفية، واهتماماً بالتفاصيل التي تهتم الأسرة عند اختيار المسكن، كالأمان، والقرب من المدارس والخدمات، هذه الصفات جعلت منهن وسيطات عقاريات ناجحات وكلها صفات أساسية في مجال البيع والتأجير.

التحول الرقمي

من جانبها علا صاحبة مكتب عقاري أشارت إلى دور منصات التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة في تسهيل عمل المرأة في هذا المجال. فأصبح بإمكانها الإعلان عن العقارات والتواصل مع العملاء وعرض الصور ومقاطع الفيديو دون الحاجة للتنقل المستمر، ما يتناسب مع ظروف بعض النساء اجتماعياً.

وأشارت إلى أن المرأة باتت تقوم المرأة بإدارة ملفات تأجير وبيع عقارات لعقارات تتبع لأقاربها أو جيرانها أو معارفها، مقابل عمولة متفق عليها وهي ٢٪.

محفوف بالمخاطر

من جهتها عبير رشيدات خبيرة تنمية بشرية أشارت إلى أنه لا يزال عمل المرأة في

هذا المجال يواجه جملة من التحديات رغم النجاحات وذلك بسبب المخاطر الأمنية، إذ لا يزال التنقل في بعض المناطق محفوفاً بالمخاطر، ما يحد من حركة المرأة الوسيط. كما أن هناك بعض البيئات المحافظة لا يزال هناك تحفظ على عمل المرأة في مجال يتطلب الاختلاط بالغرباء والتنقل، ما يضعها أمام ضغوط اجتماعية قد تحجم طموحها. ولم تغفل رشيدات التحديات القانونية حيث يعاني القطاع العقاري في سوريا بشكل عام من ضبابية في بعض القوانين وبطء في الإجراءات، وقد تواجه المرأة صعوبات إضافية في التعامل مع الدوائر الرسمية أو في حال نشوب نزاعات مع عملاء. ناهيك بازدياد هامش السوق بالوسطاء وغياب معايير مهنية واضحة تنظم عمل الوساطة العقارية، ما يجعل من الصعب على المتميزات تمييز أنفسهن، ويخلق فضاءً للممارسات غير المهنية.

دور لا يمكن اختزاله

الخبير الاقتصادي صالح إبراهيم أشار إلى أن الملاحظ في المدن الكبرى (دمشق، حلب، اللاذقية)، وجود زيادة ملحوظة في عدد النساء العاملات في هذا المجال، ويمكن تقدير أن النساء يشكلن ما بين ٢٠٪ إلى ٣٥٪ من العاملين في المكاتب العقارية الرائدة

صالح إبراهيم: الخبير الاقتصادي

تشكل النساء ما بين ٢٠٪ إلى ٣٥٪ من العاملين في المكاتب العقارية الرائدة في المدن الرئيسية

أنه لا يتطلب دواماً في مكان مغلق طوال اليوم ويسمح بمرونة في الوقت.

تجارب ناجحة ونماذج ملهمة

رغم التحديات، تبرز قصص نجاح لسوريات في مجال العقارات، وإن كان على نطاق محدود. وتشير هذه النماذج إلى إمكانية تحقيق النجاح رغم الظروف الصعبة، على الصعيد الإقليمي، تظهر إحصاءات دبي أن النساء يشكلن ٣٤,٨٪ من السماسرة المسجلين، حيث أجرين ٨,٦٠٦ صفقة بقيمة ٦٩٦ مليون درهم. ويمكن للغتات السوريات الاستفادة من هذه النماذج الإقليمية الملهمة.

المرأة السورية تنعش سوق العقارات

وختم إبراهيم بالقول: عمل المرأة في تأجير وبيع المنازل في سوريا هو قصة مرونة وتكيف في وجه الظروف القاسية.. لقد تحولت المرأة من متفرجة إلى فاعلة رئيسية في سوق عقاري معقد، مساهمة في إنعاش حركته وخدمة آلاف الأسر، وتالياً فإن دعم هذا الدور، من خلال تأهيلهن قانونياً ومهنياً، وخلق بيئة عمل آمنة، سيسهم ليس فقط في تمكين المرأة اقتصادياً، بل أيضاً في تنظيم وانتعاش القطاع العقاري ككل، ما ينعكس إيجاباً على عملية إعادة الإعمار والاستقرار المجتمعي. ومع عدم وجود إحصائية رسمية، فإن المشهد الواقعي يشير إلى أن نسبة الفتيات العاملات في بيع وتأجير المنازل في سوريا آخذة في الارتفاع بشكل واضح وملحوظ، خاصة في المدن الكبرى، حيث أصبحن لاعبا أساسياً في سوق العقارات السوري، وتزداد ثقة العملاء بهن يوماً بعد يوم.

في هذه المدن، أما في المحافظات الأخرى، فتكون النسبة أقل بشكل عام، ولكنها في تزايد مستمر.

وأضاف: لا يمكن اختزال هذا الدور الاقتصادي للمرأة في بعده المادي فقط لكونه أعمق من مجرد ربح مادي إذ إنه يسهم في تمكينها اقتصادياً واستقلالها مادياً، ما عزز من مكانتها داخل الأسرة ووسع من خياراتها الحياتية. وأضاف: أصبحت العديد من الأسر تعتمد على دخل المرأة من هذا العمل في تغطية نفقاتها الأساسية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

كما لعبت دوراً في بناء الثقة، وفقاً لإبراهيم، وأثبتت من خلال هذا المجال قدرتها على خوض غمار العمل في مجال كان ذكورياً بامتياز، ونجحت في كسب ثقة العملاء بفضل نزاهتها واحترافيتها ويعتبر العمل في المجال العقاري مقبولاً اجتماعياً للنساء أكثر من بعض المهن الأخرى، خاصة



الأخطاء الطبية في جراحة العين فقدان للبصر بلا محاسبة

الحرية - بشرى سمير

تشكل الأخطاء الطبية في مختلف المجالات تحدياً خطيراً للنظام الصحي في سوريا، حيث تترتب على هذه الأخطاء عواقب وخيمة قد تصل إلى فقدان السمع أو النطق أو الحياة ما يجعل من قضية المساءلة والمحاسبة الطبية أمراً بالغ الأهمية لكن الأخطاء الطبية في مجال جراحة العين أشد ألماً وحسرة لأن المريض يفقد بصره الذي هو أعلى من الحياة نفسها في أحد أيام، توجهت أم معتز وهي ربة منزل لإجراء عملية الساد في مركز طبي متخصص في جراحة العيون لكنها خلال العملية التي تعتمد على التخدير الموضعي شعرت بألم فظيع لكن الدكتور المدعو أ-س الذي أجرى لها العملية نهرها كما صرخت من الألم لتجد نفسها بعد العملية تعامل معاملة سيئة من قبل الكادر التمريضي وبعد عدة أيام من إجراء العملية اكتشفت أنها غير ناجحة وأن الطبيب ارتكب خطأ طبياً كاد يفقدها الرؤية في عينها كلياً. وما كان من المريضة إلّا أن طرقت أبواب عيادات أخرى بحثاً عن حل، لتكتشف الأخطاء الجسيمة التي رافقت العملية الأولى، والتي زادت من معاناتها، وعندما اشتكت لمدير المركز -ج تجاهل الأمر بكل برود وقال لها (لك الله) ولكن ما هي الأخطاء التي يمكن أن تحدث في جراحة العين يجب عن هذا السؤال الدكتور سامي موسى اختصاصي في جراحة العين مبيناً أن جراحة العين من التخصصات الدقيقة والحساسة التي تتطلب مهارة فائقة ودقة متناهية، وأي خطأ ولو كان بسيطاً قد يؤدي إلى نتائج كارثية ومن بين هذه الأخطاء أخطاء في تشخيص أمراض العين أو أثناء إجراء العمليات الجراحية مثل عملية الساد (الماء الأبيض) أو عملية انفصال الشبكية وقد يكون الخطأ عند وصف أدوية أو جرعات غير مناسبة أو نتيجة عدم التزام الطبيب ببروتوكولات التعقيم ومكافحة العدوى ولغت موسى إلى أنه في ظل الأوضاع الصعبة التي تمر بها سوريا، ازدادت نسبة الأخطاء الطبية بزمان النظام البائد نتيجة

من جانبه المحامي مروان محمد أشار إلى أهمية تسليط الضوء على القضايا القانونية التي تواجه المرضى الذين يتعرضون لأخطاء طبية ومن الضروري أن نتعامل مع حالات المسؤولية الطبية بشكل جدي ومهني، حيث يجب أن يكون القانون داعماً للمرضى ويحمي حقوقهم. وأضاف إن قضية المسؤولية الطبية تعكس تحديات كبيرة تواجهها المؤسسات الطبية والأطباء في العمل اليومي. من المهم أن نفهم أن الأخطاء الطبية يمكن أن تحدث في أي وقت، ولكن الأمر المهم هو كيفية التعامل معها بشكل صحيح. يجب على الأطباء أن يكونوا مستعدين للاعتراف بالأخطاء عندما تحدث وأن يتعلموا منها لتجنب تكرارها في المستقبل. على المؤسسات الطبية أن تقدم دعماً كافياً للمرضى المتضررين وتعمل على تقديم تعويض عادل إذا كانت الأخطاء نتيجة للإهمال أو عدم الالتزام بالمعايير الطبية. الهدف النهائي هو تحقيق العدالة وتقديم أفضل الخدمات الصحية للمرضى منوهاً بأن محاسبة الطبيب في حال وقوع خطأ طبي في جراحة العين ليست مسألة عقابية فحسب، بل هي جزء أساسي من نظام صحي سليم يضمن حقوق المرضى ويحسن جودة الخدمات الطبية. وفي سورية، أصبح من الضروري العمل على تطوير إطار قانوني ومهني واضح وعادل للمساءلة الطبية، مع التركيز على الوقاية من الأخطاء من خلال التدريب والرقابة والتقييم المستمر.

عدم وجود محاسبة و ضعف الرقابة على الممارسات الطبية، ونتيجة نزوح عدد كبير من الكفاءات الطبية المتخصصة وتدهور البنية التحتية للمستشفيات والمراكز الطبية و نقص المستلزمات والأدوات الطبية ذات الجودة العالية

الإطار القانوني للمساءلة الطبية

وفيما يتعلق بالإجراءات القانونية في حال وقوع خطأ بين موسى أن تحديد المسؤولية الطبية في القانون السوري يخضع لأحكام قانون العقوبات وقانون الممارسات الطبية، لكن التطبيق العملي يواجه تحديات كبيرة، منها صعوبة إثبات الخطأ الطبي في كثير من الحالات، وطول إجراءات التقاضي إضافة إلى غياب نظام تأمين ضد الأخطاء الطبية و ضعف دور النقابات الطبية في الرقابة والمحاسبة لضمان حقوق المرضى وتحسين جودة الخدمات الطبية أكد موسى أنه لا بدّ من تعزيز الرقابة على الممارسات الطبية من خلال هيئات رقابية مستقلة وإنشاء سجل وطني للأخطاء الطبية يساعد في تحليل الأسباب ووضع الحلول إضافة إلى تفعيل دور الطب الشرعي في التحقيق في الأخطاء الطبية و التأكيد على ضرورة الحصول على الموافقة المستنيرة من المريض قبل أي إجراء طبي و تشجيع نظام التأمين ضد الأخطاء الطبية لحماية الطبيب والمريض معاً و الاستثمار في التدريب المستمر للأطباء وتحديث المعدات الطبية.

للتخفيف من معاناة الأطفال في الشتاء.. جمعية تطلق مبادرة «دفا» في طرطوس

نشر روح المحبة

وعن آلية التوزيع قالت سليمان: نعمل حالياً على جمع وفرز التبرعات حسب المقاسات والحالة، وبعدها سيتم توزيعها عبر فرق تطوعية في الأحياء والمناطق الأكثر حاجة، بالتنسيق مع الجمعيات المحلية والمجتمع الأهلي، ونحرص على أن يتم التوزيع بكرامة واحترام، بعيداً عن أي مظهر من مظاهر الشفقة.

ونأمل تضيف سليمان- أن تكون هذه المبادرة خطوة صغيرة ضمن سلسلة طويلة من العمل التطوعي الإنساني، وأن تلهم الآخرين لإطلاق مبادرات مشابهة، فالدفا الحقيقي هو دفا القلوب، حين يشعر الإنسان أنه ليس وحده. وختمت سليمان قائلة: نحن نؤمن بأن العطاء لا يُقاس بحجمه المادي، بل بصدق النية الذي يقف خلفه، ومن خلال مبادرة (دفا) نسعى لأن نمح أطفال طرطوس وأسرهم شعوراً بالأمان والاهتمام في موسم قاس، وأن نذكر الجميع بأن الدفا الإنساني هو ما يجعل المجتمع متماسكاً وقادراً على تجاوز الصعوبات.



إلى الأسرة كلها، لذلك أطلقنا على المبادرة اسم "دفا" لأنه يعبر عن أكثر من مجرد ملابس، هو دفا جسدي ومعنوي، ورسالة حب وتكافل وإنسانية، ونريد أن يشعر كل طفل بأن هناك من يفكر به ويهتم براحته. ووصفت الإقبال على التبرع بالجميل والمؤثر، لافتة إلى أن الكثير من الناس أحبوا المشاركة حتى بأبسط الأشياء، لأنهم شعروا بأن هذه الحملة قريبة من القلب وسهلة المشاركة، فالبعض قدّم ملابس جديدة، والبعض الآخر ساهموا بقطع نظيفة ومغسولة، وآخرون تطوّعوا بالفرز والتغليف.

"وفاق الثقافية"، لنقدم هذه المبادرة بشكل أوسع وأكثر تنظيماً كعمل ملموس يخفف عن الآخرين، تحت عنوان "دفا"، وهي تهدف لتأمين الألبسة الشتوية للأطفال والعائلات المحتاجة في طرطوس وريفها.

رسالة حب وتكافل

وأكدت سليمان أنه سيتم التركيز على الأطفال، لأنهم الأكثر تأثراً بالبرد وضعف المناعة، ولكن سنحاول أيضاً تغطية احتياجات الأمهات وكبار السن ضمن العائلات المستفيدة، بحيث يصل الدفا

الحرية - ثناء عليان

أطلقت جمعية "وفاق الثقافية" مبادرة "دفا" إيماناً منها بأن لكل طفل الحق في الدفء، ولكل شتاء فرصة ليكون حنوناً، مخاطبة المتبرعين بالقول: "شاركنا ولو بالقليل، فكل قطعة تُلبس قلباً صغيراً".

الثقافة جسر بيني

نائب رئيس مجلس الإدارة في جمعية وفاق الثقافية أحلام سليمان قالت في تصريح خاص لـ "الحرية": نحن سيدات سوريات، نؤمن بأن للمرأة صوتاً لا يختصر، وأن الثقافة جسر بيني ولا يقصي، نحن مساحة التقاء لا مساحة تشابه، نسعى للمشاركة الفاعلة في بناء الغد. وأضافت سليمان: جاءت المبادرة من إحساسنا بالمسؤولية تجاه مجتمعنا، وخاصة في فصل الشتاء، حيث تزداد معاناة الكثير من العائلات بسبب البرد ونقص الملابس الدافئة، والفكرة بدأت ببساطة من سنوات، بشكل فردي بمجموعات صغيرة، وهذا الشتاء اجتمعنا تحت سقف

سوريون في البرازيل.. تحويل المنفى إلى وطن!



عن العروبة، والتخلص من الاحتلال المتعاقبة، وصولاً إلى حركات التحرر وأسئلة النهضة.

أذكر أنني قرأت كثيراً عن حكايات السوريين في أمريكا اللاتينية في روايات غابرييل ماركيز وجورج أمادو وإيزابيل الليندي بأنهم لم يكونوا مجرد مهاجرين يقضون أوقاتهم في لعب طاولة الزهر والبلياردو وتدخين التبغ والنارجيلة والقهود في "شارع العرب" أو ما كان يُسمى "شارع التوركو" نسبة إلى المهاجرين الأتراك، أو مجرد بائعين جوالين و"عقالين" في المرافق والموانئ- إنما كانوا مشاركين في صنع نسيج الحياة العامة في دول أمريكا اللاتينية كما لو أنهم "مواطنون" أصليون! بل كانوا مشاكسين لدرجة أنهم أسسوا أيضاً صحفاً ومطبوعات تتضمن مقالات نقدية للحياة السياسية والتجمعات الشعبية والأدبية.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية- جواد ديوب

أصبحت كلمة "سيريو" البرتغالية (Sírrio) تدل على السوريين مثلما كانت كلمة ليانيز (libanês) تشير إلى المهاجرين اللبنانيين الذين وصلوا معاً إلى الموانئ البرازيلية بعد سفر طويل في البحر هرباً من عدم الاستقرار في سوريا ولبنان في القرن التاسع عشر. لكنهم يمتلكون جينات حضارية مكنتهم ليس فقط من العيش في المجتمع البرازيلي، بل والاندماج هناك إلى درجة أصبحوا يعدون أنفسهم "برازيليين" أكثر من سكان البلد! وإلى جانب ورشات المشغولات اليدوية والدكاكين التجارية التي باعوا فيها المنسوجات القطنية والصوفية السورية- أسسوا نوادي ثقافية وموسيقية يناقشون فيها الهم القومي لبلادهم وأفكار القرن التاسع عشر

الفن كحرب داخلية..

سبهان آدم وأسطورة التمرد التشكيلي

بل لأنها تعكس صراعاته الشخصية وعلاقته بالعالم، ويركز آدم على أن اللوحات التي تتضمن وجوهاً مشوهة، تجسد معاناته النفسية، وتختزل الصراع الداخلي بين الخوف والضعف والهشاشة، هذه الوجوه رغم أنها تبدو مفككة أو محطمة فهي تجسيد للألم والتشظي الذي يعانيه، وهي دعوة للتفكير في التوجعات النفسية العميقة التي يعيشها الإنسان المعاصر.

صراع الفن والمكان..

رغم أن سبهان آدم اختار العيش بعيداً عن الأضواء، إلا أن أعماله تحقق صدى عالمياً واسعاً، إذ تعرض لوحاته في معارض فنية عبر أوروبا وأمريكا، حيث يتفاعل معها جمهور دولي، رغم اختلاف السياقات الثقافية، هذه القدرة على نقل مشاعر الفنان وصراعاته الذاتية إلى جمهور عالمي غير مألوف يعكس قوة الفن وقدرته على تخطي الحواجز الثقافية والزمانية.

ما وراء الجمال فلسفة في التمرد..

مقارنة بالكثير من الفنانين المعاصرين، يظل سبهان آدم متمرداً على الأعراف الفنية، متمسكاً برؤيته الخاصة للفن، ويشير آدم قائلًا أنا لا أهتم بنيل إعجاب الجمهور أو الحصول على الجوائز، بل أعتبر لوحاتي هي "حربي الشخصية". وأرفض أن أكون في موقع "المتلقي" أو "المتفاعل" مع ذائقة الجمهور، وأفضل أن أظل في معركة مستمرة مع ذاتي، فأنا مقاتل، ولوحتي هي ميدان الحرب الخاص بي، وهذا يوضح تماماً كيف أن لوحاته تعكس صراعاته الداخلية وعلاقته بالعالم.

ضد التيار

يشكل الفنان سبهان آدم حالة فريدة في عالم الفن التشكيلي حسب رأي الكثير من النقاد، فهو مثال حي على الفنان الذي لا يرضى بالمسار السهل أو الشائع، هو دائماً في حالة من التمرد والبحث المستمر عن الحقيقة. لوحاته ليست مجرد مرآة للعالم، بل هي محاولة لفهم واقع قاسٍ، مليء بالفوضى والعشوائية، وفي كل لوحة، وفي كل لمسة فرشاة، هناك صرخة صادقة تنبع من أعماق نفسه، تبحث عن الضوء في عتمة الوجود.



رأيه ليست كما يراها الآخرون، بل هي حالة من العجز والتساؤل المستمر، حيث تحاكي تلك اللحظات البريئة الأبعاد المظلمة التي يحاول الفنان فهمها واحتواءها في لوحاته، ويقول آدم إن هذه الألوان الطفولية هي جزء من "التجربة الفنية المتهورة"، وتمثل لحظات من الأمل أو البراءة وسط فوضى عالمه النفسي، وبينما يمكن أن تكون هذه اللحظات بعيدة عن الواقع، فإنها تبقى تعبيراً عن الأمل المستمر، الذي رغم صعوبة الوصول إليه، لا يزال جزءاً من عالمه الفني.

الفن كمعركة شخصية..

ويشير آدم إلى أن لوحاته ليست مجرد ترف بصري أو إنتاج فني يلتزم بالمعايير التقليدية، بل هي بمثابة ساحة معركة بينه وبين ذاته، هو لا يختار الألوان والمفردات الفنية لمجرد الجمال،

صغيرة لأمل خفي في قلب عالمٍ مملوء بالتشاؤم والقلق.

بين البراءة والتمرد الفني

في عالمه تبرز الطفولة كعنصر رمزي عميق، وهي تبدو أحياناً كعنصر مدحش وسط هذا الحزن والفوضى، الألوان الطفولية الزاهية، مثل الفوشيا والأزرق الفاتح، تظهر في أعماله كلمات عفوية تُخفف من حدة اللوحات المظلمة وتُذكر بالنقاء والبراءة التي يراها آدم مفقودة في الواقع المعاصر.

ويؤكد آدم أن الطفولة ليست مجرد رمز للبراءة البسيطة، بل هي لحظة من الضعف والفوضى، تلك اللحظة التي يمكن أن تتحول إلى قسوة في عالم مليء بالتحديات، ويضيف: إن الطفولة- رغم براءتها- تواجه صراعاً مستمراً مع عالم لا يرحم، والطفولة حسب

الحرية - ميسون شباني

يُعتبر سبهان آدم أحد الأسماء اللامعة في عالم الفن التشكيلي السوري، فنه لا يتقيد بالمسارات التقليدية التي يتبعها غالبية الفنانين، فهو فنان تمرد على القواعد والإيديولوجيات السائدة، وأثرى المشهد الفني بلوحات لا تقتصر على الجمال البصري فحسب، بل تعكس معاناة الإنسان المعاصر والصراعات الداخلية التي يُعانيها. فنه ليس مجرد محاولة لتقديم الجمال، بل هو صورة حية لصراع عميق بين الأمل والواقع المظلم، بين الألم والتفاؤل، بين الإنسان والعالم من حوله. يُشكل سبهان آدم عبر لوحاته رؤية خاصة بين الإنسان والواقع، بين البشاعة والأثوثة، بين الجحيم والغضب الرب الذي يسعى إلى رسمه، أعماله لا تعرف حدوداً تقليدية، حيث تنبض بمعاناة كائنات هجينة، تتداخل فيها الوجوه والأجساد، وتنزع عنها أية مرجعيات تاريخية أو ثقافية واضحة، هي محض رؤية نفسية وفنية غارقة في سواد العدم، وفي فوضى كونية لامتناهية.. منذ بداية مسيرته الفنية في عام ١٩٨٨، اختار سبهان آدم أن يسير في درب مختلف عن باقي الفنانين، فهو لا يرى في الفن مجرد وسيلة للتعبير البصري أو لمحاكاة الواقع، بل مرآة تعكس أعماق الوجدان البشري، وقد أكد آدم مراراً وتكراراً أنه لا يرسم من أجل إرضاء الجمهور أو المجتمع. حيث يقول: "لدي صراعاتي الداخلية وثرأ في عالمي الداخلي"، وهو ما يظهر بشكل جلي في أعماله، حيث تغلب الصراعات الوجودية والتمزقات النفسية على أسلوبه الفني.

بين الضوء والظلام

في لوحات سبهان آدم، تتداخل الألوان الحادة والداكنة مع الأسطح الرمادية، ليعكس بذلك حالة من العزلة والفوضى الداخلية التي تسكنه، أعماله ليست مجرد صور تزيينية بل هي تجسيد حي لألمه الداخلي، وللحالة النفسية التي يمر بها، وبينما يتنغم الكثير من أعماله بالظلامية، فإن هناك دائماً محاولات لإضاءة هذه الظلمة بألوان زاهية، هذه الألوان، التي يُحسن آدم استخدامها، تظهر كإشارات

«القمر العملاق» يقترب من كوكب الأرض

تفاصيل أكثر على الموقع



محمود نصر يشارك بفيلم «وشم الريح» في لندن وبرايوتون

الحرية – ميسون شباني

يستعد الفنان محمود نصر للمشاركة في العرض الخاص لفيلم «وشم الريح» في المملكة المتحدة، حيث سيعرض الفيلم لأول مرة في العاصمة لندن يوم الإثنين ١٠ تشرين الثاني، ليعقبه عرض آخر في مدينة برايتون يوم ١١ من الشهر نفسه. تأتي هذه العروض الخاصة ضمن سلسلة من العروض التي تلي النجاح الكبير الذي حققه الفيلم في مهرجانات سينمائية دولية وعربية، إذ لاقى إشادات واسعة من النقاد والجمهور على حد سواء، بفضل قصته العميقة وأداء أبطاله الاستثنائي.

بعد العرضين، سيعقد نقاش مفتوح بحضور محمود نصر والمخرجة ليلى التريكي، بالإضافة إلى عدد من صناع الفيلم والنقاد السينمائيين، لمناقشة رؤيتهم الفنية وتجربتهم في هذا العمل الذي أثار ضجة في الأوساط السينمائية.

تفاصيل أكثر على الموقع

«COP30» من الكلام إلى التنفيذ

يسرى المصري

سوريا المحررة الدولة المستقلة ذات السيادة تعود بقوة لتثبت دورها في حل أكبر القضايا العالمية ومن جديد يعزز السيد الرئيس أحمد الشرع بصفته ووجوده الرمزي والقوي على المنصات العالمية مشاركة سوريا عبر كلمة قوية أمام زعماء وقادة العالم وكبرى الشركات الاستثمارية كدولة خارجية من أمة، واعية لتحدياتها، وجادة في المساهمة في الحلول العالمية، مما يرسخ صورة الدولة المستقرة التي تتطلع للمستقبل.

في قمة "COP30" لا تمثل المشاركة السورية حدثاً بيئياً وحسب، بل هي استراتيجية دبلوماسية شاملة تهدف إلى تحويل التحديات إلى فرص فأمام التحدي الاقتصادي تقوم سوريا عبر المنصات العالمية بجذب الاستثمارات وإطلاق مشاريع الإعمار المستدام وسياسياً نجحت دمشق في كسر الحصار وإعادة البناء الدبلوماسي وإعلامياً يمكن القول بأنه تمت إصال الرواية والسردية السورية وأصبحت الصورة شفافة وواضحة بعد سنوات طويلة من الغياب. وبالنظر إلى المسألة البيئية باتت الفرصة سانحة لمعالجة الإرث البيئي الثقيل للحرب.

حضور الرئيس الشرع على المنصات العالمية شكل اللبنة الأساسية في تعزيز السيادة الوطنية والتأكيد على حق سوريا بالمشاركة في صنع القرار العالمي بشأن قضايا تمس مستقبل شعبها، وأن قراراتها لا تفرض عليها.

ومن الواضح أن كلمة الرئيس الشرع على هذا المنبر العالمي المرموق هو اعتراف دولي عملي بشرعية الحكومة السورية وكيان الدولة السورية. وهو رسالة واضحة بأن سوريا ممثلة بقيادتها الشرعية والقانونية، وليس بأي كيانات أو جماعات أخرى. كما تمثل المنصة فرصة ذهبية لتقديم الرواية السورية للرأي العام العالمي مباشرة، دون وساطة.

السردية السورية نجحت عبر المنصات العالمية في تسليط الضوء على صمود الشعب السوري وتضحياته. والتطرق إلى الآثار الكارثية للحصار الاقتصادي غير المشروع وعلى قدرة السوريين على التكيف مع تغير المناخ وتأمين مقومات الحياة الأساسية، واليوم تربط السردية السورية بشكل ذكي بين معاناة سوريا من تغير المناخ (كالجفاف خلال سنوات الحرب) وبين المعاناة

تفاصيل أكثر على الموقع

العرس الساحلي في ذاكرة التراث..

عادات إنسانية أصيلة تشع فرحاً وبهجة



العرس الساحلي تقليد تراثي اجتماعي، يرسخ روح المحبة والألفة والتعاون بكل طقوسه غابت ملامحه الجميلة في عصرنا الحالي.

تخرج العروس من منزل ذويها وهي ممسكة بيد والدها وأخوها، وأهل العريس ثم تبدأ طقوس الوداع مبجلة بالدموع فتودع العروس والدتها وإخوتها لينطلق موكب العرس باتجاه بيت العريس بقيادة عقيد الموكب يختاره أهل العريس والعروس ليسير في مقدمة الموكب.

تفاصيل أكثر على الموقع

هل يتحكم الذكاء الاصطناعي بالمناخ؟

ماسك يطرح فكرة حجب الشمس لإنقاذ الأرض

تفاصيل أكثر على الموقع



صحيفة إلكترونية تخصصية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان

المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يسرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد